دور الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر

د. محمد حسين حفني غانم*

(*) **د. محمد حسين حفني غانم** : مدرس االقتصاد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، الاهتمامات البحثية : التنمية المستدامة– المالية العامة – النقل – التجارة الخارجية والسياحة .

E-Mail: mhhg180@gmail.com

الملخص

استهدف البحث بيان أثر مستوي الشمول المالي على مستوي الفقر في مصر، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)، وتوصل البحث إلى وجود تأثير سلبي للمؤشر الإجمالي للشمول المالي على مستوي الفقر بمصر، فيؤدي زيادة مستوي الشمول المالي بدرجة واحدة إلى انخفاض مستوي الفقر بمصر بنسبة ٠.٧٤% من إجمالي السكان، كما توصل البحث أن أكثر المتغيرات الفرعية للشمول المالي تأثيراً على مستوي الفقر كانت عدد بطاقات الائتمان بمعامل تأثير (-٢.٢٤٣)، يليه عدد بطاقات الخصم (-٠.٣٢٢)، ثم عدد ماكينات الصراف الآلي (-٠.٢٩٢)، ثم عدد الحسابات البنكية (-٠.٠١٨)، وأخيراً عدد الفروع البنكية وهو المؤشر الوحيد الذي جاء غير دال إحصائياً، مما يعكس عدم أهمية زيادة عدد الفروع البنكية في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والخدمات الرقمية، حيث يقل حالياً حدوث لقاء مباشر بين العملاء وموظفي البنوك، وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ يلاحظ أن نتائجها متفقة مع النظرية، فكان يوجد تأثير إيجابي لسعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الاقتصادي على مستوي الفقر بمصر، كما ارتفعت قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) والتي تراوحت بين ٥٧.٨% و٩٤.٥%، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، واستنتج البحث وجود أهمية عملية كبيرة للشمول المالي في خفض مستوي الفقر بمصر.

وأوصي البحث بضرورة زيادة تدخل الدولة لخفض مستوي الفقر عن طريق الشمول المالي، وذلك من خلال إنشاء مؤسسة حكومية متخصصة لتقديم الخدمات الفنية والمالية للمشروعات الصغيرة برسوم رمزية لتمكين الفقراء من تنفيذ مشروعاتهم، وتوجيه الجهات الممولة بالقروض بتبسيط الإجراءات للأسر الفقيرة، وضرورة إنشاء سجلات للأسر الفقيرة لمتابعتهم، وتنويع وتطوير الخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة لتقديم خدمات مبتكرة ومنخفضة التكاليف، واستخدام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والإجتماعية في نشر ثقافة الشمول المالي، وإخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة البنك المركزي.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، الفقر، النمو الإحتوائي، الضرائب، التحويلات المالية، الإعانات.

Abstract

The research aimed to demonstrate the impact of the level of financial inclusion on the level of poverty in Egypt, using the method of ordinary least squares (OLS). 0.74% of the total population. The research also found that the most influential sub-variables of financial inclusion on the level of poverty were the number of credit cards with an impact factor of (-2.243), followed by the number of debit cards (-0.322), then the number of automatic teller machines (-0.292), then The number of bank accounts (-0.018), and finally the number of bank branches, which is the only indicator that is not statistically significant. control; It is noted that its results are consistent with the theory, as there was a positive effect of the exchange rate, the real interest rate, and the rate of economic growth on the level of poverty in Egypt, and the value of the modified coefficient of determination ($R^{-}2$) increased, which ranged between 57.8% and 94.5%, which indicates Due to the high explanatory power of the model, the research concluded that there is a great practical importance for financial inclusion in reducing the level of poverty in Egypt.

The research recommended the need to increase state intervention to reduce the level of poverty through financial inclusion, through the establishment of a specialized governmental institution to provide technical and financial services for small projects with nominal fees to enable the poor to implement their projects, directing the loan-financing agencies to simplify procedures for poor families, and the need to establish records for poor families to follow them up. Diversifying and developing financial services to suit the requirements of individuals in remote and poor areas to provide innovative and low-cost services, using the media and educational and social institutions to spread the culture of financial inclusion, and subject informal financing channels to the supervision of the Central Bank.

Key words: financial inclusion, poverty, inclusive growth, taxes, remittances, subsidies.

١- مقدمة:

يعاني نحو نصف سكان العالم من الفقر، فهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وتعد مشكلة الفقر عائقاً أمام التنمية في الدول النامية، مما يترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وتؤدي السياسات المالية والنقدية دوراً أساسياً في تحقيق التنمية والحد من الفقر، ولكن ما زالت الدول النامية تعاني من عدم الاستقرار في هذه السياسات، مما أدي إلي تزايد معدلات الفقر فيها[١].

وشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة إتجاهاً نحو العولمة، مما تطلب من الدول الأخذ بسياسات اقتصادية من أجل تحفيز التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي والذي ينتقل إلى وسائل إلكترونية حديثة لتحصيل وسداد ثمن السلع والخدمات، والتي تشمل آليات السداد البديلة كالتحويلات البنكية، وبطاقات الائتمان، والشيكات، وماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، والنقود المحمولة، والبطاقات الذكية....إلخ، وهي وسائل تتجنب التعامل النقدي قدر الإمكان، ولكنها لا تلغي استخدام النقود كلية بل تقلص عدد المعاملات النقدية إلى أدنى حد، حتي يتم معرفة حجم المعاملات المالية المشروعة والسيطرة علي الأنشطة غير المشروعة والحد من التهرب الضريبي بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي[٢].

ويؤدي ضعف إنتشار الخدمات المالية جغرافيا إلي جعلها بعيدة عن متناول الكثير من الأفراد، وزيادة تكاليف الحصول علي هذه الخدمات، مما يصعب الحصول عليها، لذا إزداد الاهتمام من بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ بتحقيق الشمول المالي من خلال إلتزام الجهات الرسمية في تنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وعليه قامت دول عديدة بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية لتحقيق تنمية مستدامة[٣].

٢- مشكلة البحث:

أدي تزايد معدل الفقر في مصر والبالغ ٣١.٤% من إجمالي السكان عام ٢٠١٩[٤] بالحكومة المصرية للبحث عن آليات غير تقليدية للحد منه، لما له من الآثار الإجتماعية والاقتصادية السلبية،

---

(١) السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤)، ص ١.

(٢)أحمد حمدي، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١)، ص ١.

(٣) المعهد القومي للتخطيط – تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، ص ص ٩٣-٩٧ .

ومنها إرتفاع معدل جرائم القتل وارتفاع معدلات الطلاق وزيادة أعداد المرأة المعيلة، حيث تبين من نتائج مقارنة معدل الفقر وجرائم القتل العمد بين مصر والعراق والهند خلال (٢٠١٥-٢٠١٩)، **الأتي**[٥]:

أ- **معدل الفقر:** احتلت مصر المرتبة الأولي بمعدل يتراوح من (٢٧.٨%-٣٣.١%)، تليها العراق في المرتبة الثانية، حيث تراوح معدل الفقر من (٢٠%- ٣٢%)، ثم الهند بمعدل يتراوح من (٢٠.١%-٢١.١%) من السكان.

ب- معدل جرائم القتل العمد: إحتلت العراق المرتبة الأولي بمعدل تراوح من (١٠.٢- ١٠.٨)، ثم الهند بمعدل تراوح من (٣.١-٣.٤)، وأخيراً مصر بمعدل تراوح من (٢.٥-٢.٧) لكل مائة ألف نسمة.

وعليه تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال **التالي:**

هل يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر؟.

٣- أهمية البحث:

يؤدي التحول إلي الشمول المالي إلي تحسين فعالية السياسة (النقدية والمالية)، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والأمن والمرونة وسهولة الوصول إلى المناطق الريفية والنائية، مما يزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وزيادة معدلات الشفافية والمنافسة، ودخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي، وتحسين كفاءة النظام المالي، ومكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسيل أموال وتمويل أنشطة غير مشروعة، وتخصيص الموارد المالية بشكل فعال، والحد من تكاليف المعاملات، والقدرة على التوسع والتنوع في الخدمات المالية، كما أنه يحد من نطاق الوساطة المالية والتي تستهدف تقليل المخاطر، وتأمين سلامة المعاملات المالية، والحد من معدلات الفساد المالي والإحتيال والجرائم الأخرى المتعلقة بالنقود.

وقد تبين وجود علاقة عكسية قوية بين المعاملات غير النقدية والجرائم المالية، فبحساب المعاملات المالية الإلكترونية من خلال مستوى إنتشار نقاط البيع الإلكترونية، وُجِدَ أن ارتفاع نصيب الفرد من عدد نقاط البيع الإلكترونية بنسبة١% يؤدي إلى انخفاض في معدلات السرقة

---

(٤) احصاءات البنك الدولي، ٢٠١٩.

(٥)احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

بنسبة ١%[٦]، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة العكسية بين جرائم السرقة والمعاملات المالية غير النقدية أكثر تأثيراً وأهمية في الأسواق النامية، نظراً لما يقترن به التحول إلى الاقتصاد غير النقدي من تحسن كبير في السلامة والأمن الشخصيين، ولأن الاستبعاد المالي سيؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من الفقر، وسيؤدي ضعف مؤشرات الشمول المالي إلي استبعاد قطاع كبير من المجتمع من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي، واستمرار الإعتماد على المعاملات ووسائل التمويل غير الرسمية، وحرمان الطبقات الفقيرة من الحماية القانونية والرقابية التي يحظى بها المتعاملون في أسواق المال الرسمية[٧].

وأدرجت مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠ أهمية الشمول المالي كدعامة أساسية للتنمية الاقتصادية، حيث تم وضع خطة عمل لعدة سنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي للعمل على تطبيقه وتحقيق النفاذ لكافة الخدمات المالية[٨]، علي أن تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئات البريد والجمعيات الأهلية وغيرها، وأن تكون تكلفتها مناسبة للجميع ويسهل الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك وللقضاء على الاقتصاد الموازى[٩]، وكتوثيق للاقتصاد الفعلى (الحقيقي)، الذى يعد خطوة أساسية وبداية للتحول الرقمى المالى والمخطط له قومياً فى استراتيجة مصر ٢٠٣٠[١٠].

٤- فرض البحث:

يقوم البحث علي إختبار **الفرضية التالية:**

يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر.

٥- أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تحقيق **الأهداف التالية:**

أ- بيان مدي إسهام الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر.

---

(٦)ريهام الحارزين ، " **تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥ -٢٠١٣** "، رسالة ماجستير، (الجامعة الاسلامية - غزة، فلسطين، ٢٠١٥)، ص ٤٨.

(٧)مركز المشروعات الدولية الخاصة مؤتمر" التحول إلي الاقتصاد غير النقدي في مصر "، القاهرة ١٩ مايو ٢٠١٦، ص١٠

(٨)ريهام الحارزين، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨.

(٩)تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم، ٢٠١١، ص٦.

(١٠)سيف الدين عودة، "**نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الانتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني**" ، رسالة دكتواره ، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧)، ص ٢٩.

ب- تحديد مفهوم الفقر والشمول المالي.

ج- تحليل الوضع الراهن لظاهرة الفقر والشمول المالي، وذلك لزيادة دقة القياسات الاقتصادية، مثل مقدار معدل الضريبية والإعفاء الضريبي ومقدار الدعم المطلوب للفقراء في الموازنة ونسب الفقر[١١].

د- تقليل نسب الفساد المالي من خلال التحول إلي مجتمع رقمي تتراجع فيه البيروقراطية.

هـ- بيان التحديات التي تعوق توسيع تطبيق الشمول المالي، وتحقيق النفاذ لكافة الخدمات المالية.

٦- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (حمدي: ٢٠٢١)[١٢]:

بعنوان:" **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الاصلاح المالي في الاقتصاد المصري**":

هدفت الدراسة إلي قياس أثر الدور الذي يمارسه الشمول المالي عبر آلياته علي عملية الإصلاح المالي ومن ثم معالجة عجز الموازنة العامة في الاقتصاد المصري، وتم الاعتماد على المنهج التحليلى واستخدام بعض الأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية المناسبة واستخدام بعض برامج الحاسب المتخصصة، كالتكامل المشترك، لبيان العلاقة بين المتغيرات الإنابية (المعبرة) عن الشمول المالي وبين الاصلاح المالي متمثلاً في عجز الموازنة العامة.

وقد تبين من الدراسة وجود علاقة معنوية بين بعض المتغيرات الإنابية للشمول المالي وبين الإصلاح المالي (عجز الموازنة) في مصر بعد تطبيق الشمول المالي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة بناء استراتيجية وطنية محددة الأهداف لتعزيز الشمول المالي تشمل تدرج في المستويات بداية من نشر الثقافة والوعي المالي من خلال رسم سياسات ووضع خطط لتعزيز انتشاره وانتهاءاً بتعميم الخدمات المالية والشمول المالي لكافة فئات المجتمع وأيضا الشمول الرقمي.

---

(١١)حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، (القاهرة: دار الوارق،٢٠١١)، ص ص ٥١-٥٢.

(١٢) أحمد حمدي هاشم، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الاصلاح المالي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة السويس، كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١).

الدراسة الثانية: (سعدون: ٢٠٢١)[١٣]:

بعنوان:" **أثر الشمول المالي علي التخفيف من الفقر في الاقتصاد العراقي** "خلال (١٩٩٠-٢٠١٨م)":
هدفت الدراسة إلي بيان أثر الشمول المالي في الحد من الفقر في العراق، وواعتمد الدراسة على في الجانب النظري علي المنهج الاستقرائى والتاريخي والوصفي، وعلى المنهج التحليلى عند تحليل البيانات، واستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة عند قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
وأشارت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي وبين معدل الفقر في العراق، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة تعميم الشمول المالي، وخاصة بين الطبقات الفقيرة.

الدراسة الثالثة: (Chiara& Adele: 2018)[١٤].

"**Financial Inclusion and Consumer Empowerment in Southeast Asia**":
هدفت الدراسة إلي بيان الدور الذي ينبغي علي البنك المركزي القيام به فيما يتعلق بتعزيز الثقافة المالية للمستهلك وتقديم الحماية المالية له، وتوصلت الدراسة إلي أن الثقافة المالية ومحو الأمية المالية وتقديم منتجات مالية ذات مصداقية للعميل وتقديم كافة أوجه الحماية المالية للمستهلك باعتبارهما أحدأهم ركائز تطبيق الشمول المالي، خاصة في ظل تطور الخدمات المالية، وأن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الشمول المالي وتعزيز الثقافة المالية للأفراد وأيضا الحماية المالية المقدمة للعميل مستهلك الخدمة المصرفية.

الفجوة البحثية:

تناولت معظم الدراسات دور الشمول المالي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي أو في الحد من الفقر في دول أخري، ولكنها لم تتناول دوره في الحد من الفقر في مصر، وهذا ما تناوله هذا البحث.

٧- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبه النظري، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى لإستعراض الأبعاد النظرية للبحث، وذلك بإلقاء الضوء على تطور ظاهرة الشمول المالي والفقر في مصر، وتم الاعتماد على الأسلوب التحليلى عند تحليل البيانات، واستخدام

---

(١٣) سعدون علي كاظم، **أثر الشمول المالي علي التخفيف من الفقر في الاقتصاد العراقي** "خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، (جامعة بنها: كلية التجارة، ٢٠٢١).

(١٤) Adele Athinson and Chiara Monticone; "**Financial Inclusion and Consumer Empowerment in Southeast Asia**", the OECD- Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin ,Vietnam (2018).

بعض الأساليب القياسية المناسبة لقياس العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والتابعة، ومنها طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS).

٨- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال **المحاور التالية:**

المحور الأول: أبعاد الشمول المالي (المفهوم، والأهمية، والمخاطر، والأهداف، والمزايا).

المحور الثاني: مفهوم وأسباب وآثار الفقر.

المحور الثالث: أسباب ومحددات الفقر في مصر.

المحور الرابع: تحليل أبعاد الشمول المالي في مصر.

المحور الخامس: قياس أثر الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر.

المحور الأول

أبعاد الشمول المالي (المفهوم، والأهمية، والمخاطر، والأهداف، والمزايا)

أصبح الشمول المالي علي رأس اهتمامات دول العالم عامة والهيئات العالمية المعنية بقضايا التنمية خاصة، وذلك لخفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وحيث توجد عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء حرمان فئات عديدة من خدمات الشمول المالي، ومنها الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وهذا يعني أن التركيز علي استخدام التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات المبتكرة للمدفوعات الإلكترونية قد يسهم في تخطي الحواجز التي تمنع حصولهم على الخدمات المالية، وتوصل البنك الدولي إلى أن توفير الخدمات المالية مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين لنحو ٢.٧ مليار نسمة في سن البلوغ حول العالم" الذين ليست لديهم حسابات بنكية "سيؤدي ليس فقط من الخروج من دائرة الفقر، ولكن يساعد على تعزيز التنمية المستدامة، عن طريق توفير فرص عمل[١٥].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى شرائح واسعة من الفئات الفقيرة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة التي يعتبر شرط لا غنى عنه لبناء مجتمع منفتح وكفؤ، وجعل توفير الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدفاً رئيسياً للسياسة العامة في الدولة[١٦].

٢- مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط جديدة من الخدمات المالية المتاحة للفقراء، والتي لم تقتصر تقديمها على البنوك، وإنما امتدت لتشمل تقديمها عبر شركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور عدد من الخدمات المبتكرة التي

---

(١٥) أحمد فؤاد خليل،"آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية"، **العدد الثالث، مجلد ٢٣، مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان – الأردن، ٢٠١٥، ص٤٤ .

(١٦) Sarma ,mandira, **Index of Financial Inclusion** , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India 2010 P 37 .

ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية بشكل أيسر، حيث عملت علي تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها[١٧].

وتختلف دول العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية، ويتضح هذا عند مقارنة سكان الدول المتقدمة مع سكان الدول النامية، فيلاحظ أن ٩٩% من سكان الدنمارك و ٩٦% من سكان ألمانيا وفرنسا، و٩١% من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، مما يشير أن نسبة الاستبعاد أو الحرمان المالي في هذه الدول تتراوح بين ١% كحد أدنى و ٩% كحد أقصى، وفي المقابل تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في الدول النامية من٢٠% كحد أدنى و ٣٠% كحد أقصى، وهذا يعني أن ٧٠%- ٨٠% من السكان في هذه الدول مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية والرسمية، كما أن هناك نحو ثلاثة مليار شخص حول العالم ليس لديهم المقدرة على الوصول للخدمات المالية الرسمية، بالإضافة إلى أن أكثر من نصف سكان الدول النامية وأكثر من ٨٠% من الأسر في أفريقيا محرومون مالياً، وبالتالي فإن معظمهم فرض عليهم التعامل مع قنوات الخدمات المالية غير الرسمية والتي قد تكون أكثر تكلفة وأقل أماناً[١٨].

٣- أهمية الشمول المالي:

يكافح نحو ١.٢ مليار شخص للعيش على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم للفرد في العالم، ويوجد نحو ٢.٧ مليار من البالغين على مستوى العالم ليس لديهم إمكانية في الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، ولكن في الدول مرتفعة الدخل يوجد نحو ٩٠% من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، مقابل ٤١% في الدول النامية[١٩].

ولكي يصل الفقراء غير القادرين إلى الوصول للخدمات المالية من المؤسسات الرسمية يضطرون إلي الاعتماد على قنوات غير رسمية للحصول على قروض بفوائد مرتفعة، فالسماح لهم بالوصول لخدمات مالية بتكلفة منخفضة تمكنهم من المحافظة على استمرار مشاريعهم الصغيرة يوفر سبل العيش الكريم ويحقق استقرارهم المالي والاجتماعي، مما يؤدي إلي التمكين الاقتصادي للأفراد عامة وللمرأة خاصة، بحيث يمكنها من القيام بإستثمارات منزلية صغيرة كحرف يدوية،

---

(١٧) نصر حمود مزنان،" امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في الدول العربية" ، **العدد الرابع، مجلة كلية الادارة والاقتصاد**، بغداد، ٢٠١١، ص ٦١ .

(١٨) المعهد المصرفي المصري ، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي" ، **سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي المصرفي**، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٨ .

(١٩)مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادر في ٢٠١٣ ، ص ٤.

للمشاركة في الأعباء الأسرية، ولكن يوجد تمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فيلاحظ أنه في الدول النامية ٤٦% من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي، مقابل ٣٧% للنساء فقط(٢٠).

٤- مخاطر عدم إنتشار الشمول المالي:

تتمثل أهم هذه المخاطر، في **الأتي** (٢١):

- انخفاض الوعي المصرفي لدى الأفراد.
- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول عليه من قنوات غير رسمية بتكاليف مرتفعة.
- انخفاض مستوي الادخار والاستثمار.
- ارتفاع معدل البطالة والتضخم.
- تراجع استثمارات القطاع الخاص.
- انتشار الفقر وارتفاع معدل الفساد والجريمة.
- تزايد ظاهرة أعمال النصب علي المواطنين بحجة تشغيل أموالهم بفوائد عالية.
- ضعف الأنظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

كما توجد سلبيات أخري لعدم إنتشار الشمول المالي ترتبط بالتنمية الاقتصادية، **وأهمها**(٢٢):

- ضعف قدرة الدولة علي تحديد الفئات المهمشة والفقيرة والفئات الأولي بالرعاية، مما يحد من كفاءة توزيع الدعم، كما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد العامة بصورة أفضل، وذلك من خلال عدم توفير مزيد من الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، لأن زيادة الدعم أحد العوامل الرئيسية في ارتفاع عجز الموازنة.
- تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وعدم استفادة من الوفورات الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذا القطاع رسمياً، وبالتالي تشجيع التهرب الضريبي وزيادة عجز الموازنة العامة نتيجة ضعف الايرادات الضريبية والتي تمثل النسبة الأكبر من الايرادات العامة.

---

(٢٠) وفاء حمدوش، " مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – حالة الدول العربية ، **المؤتمر** العلمي الثاني ، مركز البحث والتطوير" سلاسل " عمان ، الأردن ، عام ٢٠١٧ .

(٢١) صبري نوفل ، "الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة – العدد رقم ٦٦٧ الصادر** في يناير – كلية التجارة – جامعة بني سويف ، عام ٢٠١٨، ص ١٣.

(٢٢)أحمد فؤاد خليل، "آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية "، **العدد الثالث، مجلد ٢٣، مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ٢٠١٥، ص ٣٤.

- تسهيل عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة وارتفاع نسبة الفساد المالي وضعف الشفافية.

٥- أهداف الشمول المالي:

يتمثل الهدف الرئيسي لتطبيق الشمول المالي في وصول الخدمات المالية إلى الفقراء والفئات المهمشة، مما يتطلب إيجاد عدة توجهات تكفل وجود قنوات متنوعة لإيصال كافة الخدمات المالية إلى هؤلاء، وذلك من خلال **الأتي**[٢٣]:

- رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للفقراء، وخفض تكاليف الحصول عليها.
- تسهيل وصول الفقراء إلى مصادر الإئتمان بفائدة مخفضة.
- تعريف الفقراء بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها لتحسين ظروفهم الاقتصادية.

٦- مزايا تطبيق الشمول المالي:

يحقق تطبيق الشمول المالي علي المستوي الكلي أو الفردي، **المزايا التالية:**

أولاً: مزايا تطبيق الشمول المالي علي مستوي الأفراد[٢٤]:

أ- تسديد الفواتير.

ب- الحصول علي الأجور والمستحقات المالية عبر قنوات مالية منتشرة أكثر أمناً.

ج- إدارة أفضل لصغار المستثمرين ومشروعاتهم الصغيرة.

د- يؤدي توفير الخمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية مع تكلفة أقل لهذه الخدمات إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات واغتنام الفرص المدرة للدخل، وتقليل الوقت والمال لاجراء المعاملات المالية واستلام الإعانات والمدفوعات الحكومية.

ثانياً: مزايا تطبيق الشمول المالي علي مستوي الاقتصاد ككل:

أ- **تحقيق الاستقرار المالي:** يتم من خلال دمج الفئات المهمشة مالياً داخل الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلي تحسين مستوي معيشتهم ووصولهم إلى الخدمات المالية بأسعار مخفضة، كما يؤدي

---

(٢٣) سيف الدين عودة ، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى **مؤتمر** تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٤)Beck T, Kunt ,A. ,and peria M. " Banking Services For Everyone? Barriers to Bank Access and Use around the PP 251 World" , **World Bank Economic Review , No 22 (3)**, Washing Ton 2008

إلي زيادة نسبة مشاركتهم الاقتصادية وتوفير فرص عمل لهم وزيادة مداخراتهم ومن ثم زيادة ودائع البنوك، مما يمكن الحكومة من التطبيق الأمثل لمنظومة الدعم النقدي وتقديم الإعانات الإجتماعية بشكل محدد يرفع من كفاءة وفعالية هذه البرامج، حيث يصبح الشمول المالي أداة لتوفير كافة المتطلبات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، كما أن توسيع وتنويع الخدمات المالية المقدمة إلى تلك الفئات المهمشة هو محاولة لتقليل الفجوة بين فئات المجتمع.

ب- **زيادة الأمان في المعاملات:** يؤدي تتبع التدفقات المالية بدقة داخل المجتمع والنشاط الاقتصادي إلى معاملات أكثر أمناً وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة[٢٥].

ج- **توفر هذه المعاملات خلفية تاريخية للبنوك:** تمثل قاعدة معلومات حقيقية يمكنها من تطوير خدماتها بشكل تكون فيها أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء، بما في ذلك رسوم المعاملات الصغيرة، فالاتصال بالفئات الفقيرة بشكل رسمي يمكنهم من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع.

د- **زيادة كفاءة الاقتصاد القومي:** من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات.

هـ- **تحقيق النمو الإحتوائي:** الذي يعني زيادة نسبة مشاركة الجميع في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك زيادة نسبة المشاركة في جني ثمارها وعدم إقتصارها علي نسبة صغيرة من السكان[٢٦].

وتوجد عدة محددات لها علاقة بالشمول المالي تؤثر في النمو الإحتوائي، ومنها: درجة الإنفتاح الاقتصادي، والاستثمارات الأجنبية والمحلية، والإئتمان المصرفي، ومعدل التضخم والبطالة....إلخ[٢٧]، ولكن لم يتحقق النمو الإحتوائي بالمعدل المرغوب في مصر، وذلك لعدة أسباب، ومنها: ارتفاع معدل نمو السكان، وزيادة نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد، وقدم البنية

---

(٢٥) جارب سيناسي، " الحفاظ علي الاستقرار المالي"، **سلسلة قضايا اقتصادية، العدد ٣٦**، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥، ص ١٩ .

(26)**Look a**t: - Ali, I., and Zhuang, J., "Inclusive Growth Toward a Prosperous Asia: Policy Implications", **ERD Working Paper Series, No. 97**, ADB, Manila, 2007, p. 4.

- محمود فتح الله، السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الإحتوائي: الأولويات والعوائق، **مجلة أحوال مصرية، العدد ٧٠**، ٢٠١٨، السنة ١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ١٤.

(27)**Look at**: – Alexander, K. (2015), "**Inclusive growth: Topic guide**", Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, p.7.

–Sakr, Hala (2013)."the Road Towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy", **Paper Presented at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision. Faculty of Economics and Political Science. April**, p.19.

الأساسية فى قطاعات النقل والصحة والتعليم، وضعف الاستثمارات فيها، وارتفاع حجم الدين العام بصور كبيرة[٢٨].

وقد أكدت العديد من الدراسات[٢٩] أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في مصر لم يكن نمواً إحتوائياً، حيث عانت نسبة كبيرة من السكان من عدم الإحساس بالرفاهية ومن عدم عدالة توزيع الدخل، مما أدي إلي ارتفاع معدل الفقر، وهذا ما يؤكده تحليل جدول(١) التالي:

أ- معدل النمو الإحتوائي: بلغ متوسطه ٥٩.٩%، وبلغ حده الأدني ٤٨% في عام ٢٠١٨، وبلغ حده الأقصي ٦٩.٣% في عام ٢٠٠١، وقد أخذت قيمة المؤشر في الإرتفاع التدريجي من ٥٥.٧% في عام ١٩٩١ إلي أن وصل إلي أقصاه ٦٩.٣% عام ٢٠٠١، ثم أخذ في التراجع من عام لأخر إلي أن وصل إلي أدناه ٤٨% عام ٢٠١٨، وهذا يؤكد علي سوء توزيع الدخل في مصر وعدم عدالته، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

ب- مؤشر معامل جيني: بلغ متوسطه ٠.٣٦، وبلغ حده الأدني ٠.٣٠ في أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و ٢٠١٦، وبلغ حده الأقصي ٠.٤٧ عام ٢٠١٨، وقد ارتفعت قيمة المؤشر من عام لأخر فبلغت ٠.٣٥ في عام ١٩٩١ ثم اخذت في الارتفاع إلي ٠.٤٥ عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد علي سوء توزيع الدخل في مصر وعدم عدالته، فكلما ارتفعت قيمته دل علي عدم عدالة التوزيع.

ج- معدل الفقر الوطني (% من السكان): ارتفع معدل الفقر في مصر من عام لأخر، فارتفع من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٠.٢% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد ما يعكسه معامل جيني.

د- متوسط معدل الإعالة: بلغ متوسطه ٤٥.٧%، وبلغ حده الأدني ٣٩.٧% في عام ٢٠١٠، وبلغ حده الأقصي ٥٥.٣% في عام ١٩٩١، كما أخذت قيمة المؤشر في التراجع التدريجي من ٥٥.٣% في عام ١٩٩١ إلي أن وصل إلي أدناه ٣٩.٧% في عام ٢٠١٠، ثم أخذ في الإرتفاع من عام لأخر إلي أن وصل إلي ٤٣.١% عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد علي زيادة معدل الفقر، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

([28])Abou Ali,S. Et.al. (2013),"Measuring in inclusive growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation ", **Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science** ,April, p.9.

([29]) **Look at:** - Omar, Noha S. (2018). "Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade". **Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National** Planning Institute: Cairo.

- El-Shawarby, Sheren (2017)."Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices". **Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25. No. June, p.10.**

هـ- إعانات برامج الضمان الإجتماعي: بلغ متوسطها ٣.٥ مليار دولار وبلغت حدها الأقصي ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وبلغت حدها الأدني ١.٢ مليار دولار عام ١٩٩٢، كما ارتفعت قيمة الإعانات من عام لأخر فبلغت ٢.٢ مليار دولار في عام ١٩٩١ إلي أن بلغت ٤.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك لتزايد معدلات الفقر، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

جدول (١) تطور معدل النمو الإحتوائي ومعامل جيني ومعدل الفقر في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

سنة	معدل النمو الإحتوائي%[٣٠]	معمل جيني[٣١]	معدل الفقر عند خط الفقر الوطني% من السكان%[٣٢]	متوسط معدل الإعالة%	إعانات برامج الضمان الإجتماعي مليار دولار
١٩٩١	٥٥.٧	٠.٣٥	٢٠.٢	٥٥.٣	٢.٢
١٩٩٢	٥٩.١	٠.٣٢	١٩.٨	٥٤.٩	١.٢
١٩٩٣	٥٧.٦	٠.٣٧	١٩.٤	٥٤.٣	١.٣
١٩٩٤	٥٦.١	٠.٣٧	١٩.١	٥٣.٦	١.٦
١٩٩٥	٦١.٨	٠.٣٨	١٨.٩	٥٢.٨	١.٩
١٩٩٦	٦٢	٠.٣٥	١٨.٢	٥١.٨	٢.١
١٩٩٧	٦٣.٢	٠.٣٩	١٨	٥٠.٩	٢.٤
١٩٩٨	٦٣.٧	٠.٣٨	١٨.١	٥٠.٠	٢.٧
١٩٩٩	٦٣.٩	٠.٣٤	١٧.٣	٤٩.٠	٣
٢٠٠٠	٦٤.٨	٠.٣٦	١٦.٧	٤٧.٨	٣.٤
٢٠٠١	٦٩.٣	٠.٤٥	١٦.٨	٤٦.٨	٣.٩
٢٠٠٢	٦٧.٥	٠.٤٤	١٧	٤٥.٦	٣.٦
٢٠٠٣	٦١.٦	٠.٣٧	١٧.٧	٤٤.٣	٣.٥
٢٠٠٤	٦٥.٨	٠.٣٢	١٩.٦	٤٣.١	٣.١
٢٠٠٥	٦٧.٣	٠.٣٢	١٩.٩	٤٢.٢	٣
٢٠٠٦	٦٥.١	٠.٣٤	٢٠.٥	٤١.٤	٣.٤
٢٠٠٧	٦٦.٥	٠.٤٤	٢١	٤٠.٧	٣.٩
٢٠٠٨	٦٧.١	٠.٣١	٢١.٦	٤٠.٢	٤.٢
٢٠٠٩	٦٤.٥	٠.٣١	٢٣	٣٩.٩	٤.٦
٢٠١٠	٦٦.١	٠.٣١	٢٥.٢	٣٩.٧	٤.٧
٢٠١١	٦٦.١	٠.٣١	٢٥.٦	٣٩.٨	٤.٨
٢٠١٢	٦٠.٢	٠.٣١	٢٦.٣	٤٠.٢	٤.٩
٢٠١٣	٥٦.١	٠.٣٠	٢٦.٥	٤٠.٧	٤.٥

(٣٠) **معدل النموالإحتوائي:** كلما اقترب من الواحد الصحيح دل علي تحسن درجة الإحتواء أي زيادة عدالة توزيع الدخل وتراجع معدل الفقر والعكس، أي أنه عكس معامل جيني.

(٣١) **معامل جيني**: تتتراوح قيمته من (الصفر – الواحد)، فإذا بلغ الواحد الصحيح يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل والعكس.

(٣٢) **معدل الفقر**: عند خط الفقر الوطني (%من السكان): هو حد تقرره حكومة كل دولة على حدة(وأحيانا بمساندة فنية من البنك الدولي).

تابع جدول (١) تطور معدل النمو الإحتوائي ومعامل جيني ومعدل الفقر في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

سنة	معدل النمو الإحتوائي%[٣٣]	معمل جيني[٣٤]	معدل الفقر عند خط الفقر الوطني% من السكان%[٣٥]	متوسط معدل الإعالة%	إعانات برامج الضمان الإجتماعي مليار دولار
٢٠١٤	٥٢.٣	٠.٣٠	٢٧.١	٤١.٢	٤.١
٢٠١٥	٥٠.١	٠.٣٢	٢٧.٨	٤١.٦	٤.١
٢٠١٦	٤٩.٣	٠.٣٠	٢٩.٨	٤٢.٣	٤
٢٠١٧	٤٨.١	٠.٣٢	٣٢.٥	٤٢.٦	٤.٥
٢٠١٨	٤٨	٠.٤٧	٣٣.١	٤٢.٧	٤.١
٢٠١٩	٤٨.٥	٠.٤٥	٣١.٤	٤٢.٨	٤.٣
٢٠٢٠	٤٩	٠.٤٥	٣٠.٢	٤٣.١	٤.٩
متوسط	٥٩.٩	٠.٣٦	٢٤.٣	٤٥.٧	٣.٥
حد الأدني	٤٨.٠	٠.٣٠	١٦.٧	٣٩.٧	١.٢
حد الأقصي	٦٩.٣	٠.٤٧	٣٣.١	٥٥.٣	٤.٩

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– رامي الأزهري، دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١١)، ص ١٥٧.

– رمضان السيد أحمد، محددات النمو الإحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، مجلة التارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٩، جامعة طنطا، كلية التجارة، ٢٠١٩، ص٢٠.

(٣٣) **معدل النموالإحتوائي:** كلما اقترب من الواحد الصحيح دل علي تحسن درجة الإحتواء أي زيادة عدالة توزيع الدخل وتراجع معدل الفقر والعكس، أي أنه عكس معامل جيني.

(٣٤) **معامل جيني**: تتتراوح قيمته من (الصفر – الواحد)، فإذا بلغ الواحد الصحيح يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل والعكس.

(٣٥) **معدل الفقر**: عند خط الفقر الوطني (%من السكان): هو حد تقرره حكومة كل دولة على حدة(وأحيانا بمساندة فنية من البنك الدولي).

المحور الثاني

مفهوم وأسباب وآثار الفقر

تمثل ظاهرة الفقر بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أحد أهم معوقات التنمية، وعليه فقد اهتمت العديد من المؤسسات الدولية بدراسته وتحليله بتوصيفه وكيفية قياسه، لذلك يحتل القضاء عليه أولوية أساسية في إهتمامات متخذى القرارات وصانعى السياسات فى كل الدول، وتتم مواجهة الفقر من خلال حزمة متكاملة من المشاريع التنموية، ولقد دفع الاهتمام بالفقر إلى تطوير الوعى العالمى به من خلال عقد المؤتمرات العالمية في هذا الأمر[٣٦].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- مفهوم الفقر:

هو حالة الحرمان المادي وتتضح مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة[٣٧].

أو أنه حالة عدم الحصول على مستوى المعيشة اللائق أو الكافي بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، أو أنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[٣٨].

ويمكن التمييز بين عدة أبعاد للفقر البشري في الدول النامية والمتقدمة، كما بجدول(٢) التالي:

جدول (٢): التمييز بين دليلين للفقر البشري

البعد	في الدول النامية	في الدول المتقدمة
حياة مديدة وصحية	إحتمال العيش بعد ٤٠ سنة	احتمال العيش بعد ٦٠ سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بالمهارات الوظيفية
مستوى معيشة لائق	معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة. معدل الأطفال دون الوزن المناسب	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. معدل البطالة لأجل طويل (١٢ شهر وأكثر)

المصدر: محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل**، مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة (١٠-١٢-٢٠١٥)، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد، ص ٢.

(٣٦)أحمد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "**الفقر فى الوطن العربى**"، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

(٣٧)محمد عز العرب، "الفقر في الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٥)**، ٢٠٠٦، ص ص ٢-٣.

(٣٨)علي عبد القادر، "الفقر: مؤشرات القياس والسياسات "الكويت: المعهد العربي للتخطيط، **سلسلة جسر التنمية، عدد٢**، ٢٠١٣، ص ٢

٢- أسباب الفقر:

تتعدد أسباب الفقر، **ومنها**[٣٩]:

٢-١- أسباب سياسية: مثل الحروب وتأثيرها على مستوى معيشة الفرد، فتؤثر الحروب على النشاط الاقتصادي، وعلى الموارد من خلال توجيه معظم الموارد الاقتصادية نحو ألة الحرب.

٢-٢- أسباب اقتصادية: تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي ترفع من المستوى الاقتصادي للمجتمع، فمثلاً: عدم استغلال البترول استغلالاً جيداً، وتأخر قطاعي الزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى إفقار الدولة اقتصادياً ومن هنا جاء تعريف الدول الفقيرة بأنه تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه الصالحة للشرب ومستوى الغذاء الصحي والاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية.

٢-٣- أسباب اجتماعية: كثقافة المجتمعات، وعدم المساواة بين الرجال والنساء، وخاصة في مستويات الأجور والتوظف والمناصب العليا، كما أن مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة تفضل منح الائتمان للرجال أكثر من النساء، وارتفاع معدلات تسرب الإناث من التعليم، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع.

٢-٤- العوامل الذاتية:

هي عوامل تتعلق بالفرد نفسه، و**أهمها**[٤٠]:

أ- **الجهل:** يكون الشخص الجاهل أقل من غيره على تفهم مشكلاته فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره.

ب- **المرض:** فالمرض يقعد الشخص عن العمل، أو يقلل من إنتاجيته ويخفض دخله، إضافة إلى أن تكاليف العلاج.

ج- **عدم الرشد في الإنفاق:** يؤدي سوء التدبير والجهل وعدم الخبرة إلي تبديد الدخل مما يوقع المرء في الفقر.

د- **العادات الضارة:** كإدمان المخدرات أو المسكرات أو القمار، فهذه كلها مؤدية إلي الفقر.

٢-٥- العوامل الخارجية:

هي عوامل لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع ككل، وأهم هذه العوامل، **هي**[٤١]:

---

(٣٩) سعد بن محمد العبيد، " **التجربة الماليزية في محاربة الفقر**، ٢٠١٤، ص ص ٢-٣.

(٤٠) حسين شتاترة وآخرون، **البطالة والفقر واقع تحديات** ، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٩)، ص ٥٦.

(٤١) حسنين كشك، **أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له**، (القاهرة: دار الأحمدي، ٢٠٠٧)، ص ٧٢.

أ- **العوامل الطبيعية:** كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية فهي تؤدي إلى إتلاف موارد الإنتاج.

ب- عدم كفاية الموارده: بسبب عدم وجود موارد الطبيعية أو عدم الأخذ بالوسائل الحديثة في الزراعة والصناعة.

٣- آثار الفقر علي مصر:

يعتبر الفقر من أسباب المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كما أنه الوجه الآخر للتمييز الاجتماعي وإنعدام العدالة، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، والفقر ليس ظاهرة متأصلة بل هو ناتج عن علاقات اقتصادية واجتماعية غير متكافئة، ويأخذ هذا التمايز صوراً مختلفة تظهر في شكل السيطرة ملكية الثروة أو عمليات الإنتاج أو التنظيم الاجتماعي للعمل، مما يعني إرتباط مفهومي الغنى أو الفقر بالتمايز الاجتماعي ولا يمكن فهم أحدهما عن الآخر[٤٢].

٣-١- أثر الفقر علي مؤشر التنافسية العالمية لمصر:

أدي إرتفاع معدل الفقر في مصر إلي تراجع مؤشر التنافسية العالمية لمصر، كما بجدول (٣):

جدول (٣): مؤشر التنافسية العالمية لمصر والدول العربية أعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	الإمارات	٥.٢٤	٥.٢٦	٥.٣٠
٢	قطر	٥.٣٠	٥.٢٣	٥.١١
٣	السعودية	٥.٠٧	٤.٨٤	٤.٨٣
٤	البحرين	٤.٥٢	٤.٤٧	٤.٥٤
٥	الكويت	٤.٥٩	٤.٥٣	٤.٤٣
٦	عمان	٤.٢٥	٤.٢٨	٤.٣١
٧	الأردن	٤.٢٣	٤.٢٩	٤.٣٠
٨	إيران	٤.٠٩	٤.١٢	٤.٢٧
٩	المغرب	٤.١٧	٤.٢٠	٤.٢٤
١٠	الجزائر	٣.٩٧	٣.٩٨	٤.٠٧
١١	تونس	٣.٩٣	٣.٩٢	٣.٩٣
١٢	مصر	٣.٦٦	٣.٦٧	٣.٩٠
١٣	لبنان	٣.٨٤	٣.٨٤	٣.٨٤
١٤	موريتانيا	٣.٠٣	٢.٩٤	٣.٠٩
١٥	العراق	٢.٧١	٢.٧٤	٢.٨٧

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر التنافسية العالمي للأعوام ٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥، والمتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالميwww.org.weforum :

ويوضح جدول (٣) أن مصر تحتل مرتبة متأخرة الـ(١٢) من بين الدول العربية من ناحية مؤشر التنافسية العالمية.

([٤٢]) عدنان ياسين مصطفى . **الفقر والمشكالت الاجتماعية**، (بغداد: بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٣)، ص ٢٣.

٣-٢- أثر الفقر علي معدل الجريمة في مصر:

يبين **جدول (٤) التالي** أثر الفقر علي معدل الجريمة في مصر:

جدول (٤)

تطور معدلات الجريمة والنمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر مقارنة بالعراق والهند خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)

سنة	العراق				مصر				الهند			
	معدل النمو الاقتصادي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	معدل الفقر الوطني% من السكان	عدد جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ألف	معدل النمو الاقتصادي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	معدل الفقر الوطني% من السكان	عدد جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ألف	معدل النمو الاقتصادي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	معدل الفقر الوطني% من السكان	عدد جرائم القتل العمد لكل ١٠٠ ألف
٢٠٠٠	١.٤	٠.٠	–	–	٦.٤	١.٥	١٦.٧	–	٣.٨	٠.٤	–	٤.٦
٢٠٠١	٢.٣	٠.٠	–	–	٣.٥	١.٤	١٦.٨	–	٤.٨	٠.٥	–	٤.٣
٢٠٠٢	-٦.٩	٠.٠	–	–	٢.٤	١.٢	١٧	–	٣.٨	٠.٥	–	٤.٢
٢٠٠٣	-٣٣.١	٠.٠	–	–	٣.٢	١.١	١٧.٧	٠.٦٥	٧.٩	٠.٥	–	٤.٠
٢٠٠٤	٥٤.٢	١.٤	٢٢.٦	١٦	٤.١	١.١	١٩.٦	٠.٤٣	٧.٩	٠.٦	٣٧.٢	٤.١
٢٠٠٥	٤.٤	١.٩	٢٢.٥	١٦.١	٤.٥	١.٢	١٩.٩	٠.٦٩	٧.٩	٠.٧	٣٥.٥	٣.٩
٢٠٠٦	١٠.٢	٢.٤	٢٢.٤	١٦.٣	٦.٨	١.٤	٢٠.٥	٠.٧١	٨.١	٠.٨	٣٤.٢	٣.٩
٢٠٠٧	١.٤	٣.٢	٢٢.٧	١٦.١	٧.١	١.٧	٢١	٠.٨٧	٧.٧	١.٠	٣٣.١	٣.٨
٢٠٠٨	٨.٢	٤.٦	٢٢.٩	١٦.٢	٧.٢	٢.٠	٢١.٦	١.٢١	٣.١	١.٠	٣١.١	٣.٨
٢٠٠٩	٣.٤	٣.٩	٢٣.١	٨.٨	٤.٧	٢.٣	٢٣	١.١٢	٧.٩	١.١	٢٩.٨	٣.٨
٢٠١٠	٦.٤	٤.٧	٢٣	٩.٠	٥.١	٢.٦	٢٥.٢	٢.٢٢	٨.٥	١.٤	٢٥.٩	٣.٨
٢٠١١	٧.٥	٦.٠	٢١.٨	٨.٦	١.٨	٢.٨	٢٥.٦	٣.٢٠	٥.٢	١.٥	٢١.٩	٣.٨
٢٠١٢	١٣.٩	٦.٨	١٨.٩	٨.٥	٢.٢	٣.٢	٢٦.٣	٢.٥٥	٥.٥	١.٤	٢١.٣	٣.٨
٢٠١٣	٧.٦	٧.١	١٥	١٠.١	٢.٢	٣.٣	٢٦.٥	٢.٥	٦.٤	١.٤	٢١	٣.٦
٢٠١٤	٠.٧	٦.٨	٢٢.٥	١٠.٣	٢.٩	٣.٤	٢٧.١	٢.٥	٧.٤	١.٦	٢١.١	٣.٧
٢٠١٥	٢.٥	٥.٠	٢٠	١٠.٢	٤.٤	٣.٦	٢٧.٨	٢.٦	٨.٠	١.٦	٢١.١	٣.٤
٢٠١٦	١٥.٢	٤.٨	٢٦	١٠.٤	٤.٣	٣.٥	٢٩.٨	٢.٧	٨.٣	١.٧	٢١	٣.٢
٢٠١٧	-٢.٥	٥.٢	٢٧	١٠.٦	٤.٢	٢.٤	٣٢.٥	٢.٦	٧.٠	٢.٠	٢٠.٨	٣.١
٢٠١٨	-٠.٦	٥.٨	٢٩	١٠.٦	٥.٣	٢.٥	٣٣.١	٢.٦	٦.١	٢.٠	٢٠.٦	٣.١
٢٠١٩	٤.٤	٦.٠	٣٢	١٠.٧	٥.٦	٣.٠	٣١.٤	٢.٥	٤.٢	٢.١	٢٠.٤	٣.١

المصدر: – إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل **جدول (٤) السابق:** أن العراق تعتبر من أعلي معدلات جرائم القتل في العالم، فتحتل المرتبة الأولي بين دول المقارنة من حيث عدد جرائم القتل العمد بمعدل يتراوح من (٨.٥- ١٦.٣) تليها الهند بمعدل (٣.١-٤.٦)، ثم مصر بمعدل (٠.٤٣-٣.٢) لكل مائة ألف نسمة، وعلي الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في العراق يحتل المرتبة الأولي، ومع ذلك تحتل العراق المرتبة الأولي في جرائم القتل، ليؤكد ذلك أن العامل الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد في تحديد معدل الجرائم، بل هناك عوامل إجتماعية ودينية وثقافية أخري...إلخ.

المحور الثالث

أسباب ومحددات الفقر في مصر

يؤدي الفقر بآلاف العائلات إلى السكن إما في العشوائيات، والتي تعتبر عبئاً كبيراً علي الحكومات المتعاقبة لما تسببه من مشكلات اجتماعية كإنتشار الجرائم ومشكلات اقتصادية كاتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، مما يعيق إنتشار الشمول المالي وتقديم الخدمات المالية الرسمية.

فما زال أمام الحكومة المصرية شوط طويل في هذا المسار لأن معالجة الفقر تحتاج الى إجراءات اقتصادية جذرية وطويلة الأمد تبدأ بمعالجة التضخم النقدي والذي يبتلع أغلبية رواتب ومدخرات الأسر القريبة من خط الفقر، والذي يعرف: "بأنه المستوى الأدنى من حاجة العائلة إلى المأكل والملبس والرعاية الصحية والتعليمية والسكن، أما من يعيش تحت خط الفقر فهو في حالة فقر مدقع شديد ويكون في واقع معيشي غير إنساني[٤٣]".

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- الأسباب الاقتصادية والإدارية للفقر في مصر:

تتعدد الأسباب الاقتصادية والإدارية للفقر في مصر وغيرها من الدول النامية، **وأهمها:**

١-١- إنتشار الفساد المالي والاداري:

يؤدي الفساد إلي هدر الأموال العامة ومن ثم إنهيار البنى التحتية، وتدهور الخدمات العامة، واستنزاف رأس المال المخصص لاستثمار بلا أي إنتاجية فعلية، وتراجع معدلات النمو، وارتفاع تكلفة إعادة تشغيل البنى التحتية وهي منخفضة الكفاءة أصلاً، ويؤدي إلي الخلل في توزيع الثروة عبر الرشاوى، وفي الوقت الذي قد يتطلب معالجة البطالة إطلاق مشروعات لا تتكلف سوى ملايين معدودة فإن نظام الرشاوى والعمولات يستهلك مئات الملايين، وربما يرجع الفساد في أغلب الدول النامية لأدوار حزبية وتحكمها بمؤسسات الدولة[٤٤].

ويبين جدول (٥) التالي ترتيب مصر عربياً وعالمياً من ناحية مستوي الشفافية(الفساد)، **كالأتي:**

([٤٣])السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤). ص ٢٩.

([٤٤])**أنظر في ذلك:**

- محمد محمود فتح الله، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٦)، ص ص ٣-٤..

- حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٨)، ص ٦٤.

جدول (٥): ترتيب مصر والدول العربية عالمياً علي حسب مستويات الشفافية(مستويات الفساد) خلال (٢٠٠٧-٢٠١٨)

الدولة	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢	
	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة الشفافية
الإمارات	٣٤	٥٧	٣٥	٥٩	٣٠	٦٥	٢٨	٦٣	٢٨	٦٨	٢٧	٦٨
قطر	٣٢	٦٠	٢٨	٦٥	٢٢	٧٠	١٩	٧٥	٢٢	٧٢	٢٧	٦٨
عمان	٥٣	٤٧	٤١	٥٥	٣٩	٥٥	٤١	٥٣	٥٠	٤٨	٦١	٤٧
السعودية	٧٩	٣٤	٨٠	٣٥	٦٣	٤٣	٥٠	٤٧	٥٧	٤٤	٦٦	٤٤
الأردن	٥٣	٤٧	٤٧	٥١	٤٩	٥٠	٥٠	٤٧	٥٦	٤٥	٥٨	٤٨
تونس	٦١	٤٢	٦٢	٤٤	٦٥	٤٢	٥٩	٤٣	٧٣	٣٨	٧٥	٤١
المغرب	٧٢	٣٥	٨٠	٣٥	٨٩	٣٣	٨٥	٣٤	٨٠	٣٤	٨٨	٣٧
الكويت	٦٠	٤٣	٦٥	٤٣	٦٦	٤١	٥٤	٤٥	٥٤	٤٦	٦٦	٤٤
البحرين	٤٦	٥٠	٤٣	٥٤	٤٦	٥٠	٤٧	٥٥	٤٦	٥١	٥٣	٥١
الجزائر	٩٩	٣٠	٩٢	٣٢	١١١	٢٨	١٠٥	٢٩	١١٢	٢٩	١٠٥	٣٤
مصر	١٠٥	٢٩	١١٥	٢٨	١١١	٢٨	٩٨	٣١	١١٢	٢٩	١١٨	٣٢
جيبوتى	١٠٥	٢٩	١٠٢	٣٠	١١١	٢٨	-	-	-	-	٩٤	٣٦
لبنان	٩٩	٣٠	١٠٢	٣٠	١٣٠	٢٥	١٢٧	٢٥	١٣٤	٢٥	١٢٨	٣٠
موريتاند	١٢٣	٢٦	١١٥	٢٨	١٣٠	٢٥	١٤٣	٢٣	١٤٣	٢٤	١٢٣	٣١
جزر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٨	٣٠
العراق	١٧٨	١٥	١٧٨	١٣	١٧٦	١٥	١٧٥	١٥	١٧٥	١٨	١٦٩	١٨
ليبيا	١٣١	٢٥	١٢٦	٢٦	١٣٠	٢٥	١٤٦	٢٢	١٦٨	٢٠	١٦٠	٢١
السودان	١٧٢	١٨	١٧٣	١٦	١٧٦	١٥	١٧٢	١٦	١٧٧	١٦	١٧٣	١٣
اليمن	١٣١	٢٥	١٤١	٢٣	١٥٤	٢١	١٤٦	٢٢	١٦٤	٢١	١٥٦	٢٣
سوريا	١٣٨	٢٤	١٤٧	٢١	١٢٦	٢٦	١٢٧	٢٥	١٢٩	٢٦	١٤٤	٢٦
الصومال	١٧٩	١٤	١٨٠	١٠	١٨٠	١١	١٧٨	١١	١٨٢	١٠	١٧٤	٨

تابع جدول (٥): ترتيب مصر والدول العربية عالمياً علي حسب مستويات الشفافية (مستويات الفساد) خلال (٢٠٠٧-٢٠١٨)

الدولة	٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة شفافية	رتبة	درجة الشفافية
الإمارات	٢٦	٦٩	٢٦	٧٠	٢٣	٧٠	٢٤	٦٦	٢١	٧١	٢٣	٧٠
قطر	٢٨	٦٨	٢٧	٦٩	٢٢	٧١	٣١	٦١	٢٩	٦٣	٣٣	٦٢
عمان	٦١	٤٧	٦٤	٤٥	٦٠	٤٥	٦٤	٤٥	٦٨	٤٤	٥٣	٥٢
السعودية	٦٣	٤٦	٥٥	٤٩	٤٨	٥٢	٦٢	٤٦	٥٧	٤٩	٥٨	٤٩
الأردن	٦٦	٤٥	٥٥	٤٩	٤٥	٥٣	٥٧	٤٨	٥٩	٤٨	٥٨	٤٩
تونس	٧٧	٤١	٧٩	٤٠	٧٦	٣٨	٧٥	٤١	٧٤	٤٢	٧٣	٤٣
المغرب	٩١	٣٧	٨٠	٣٩	٨٨	٣٦	٩٠	٣٧	٨١	٤٠	٧٣	٤٣
الكويت	٦٩	٤٣	٦٧	٤٤	٥٥	٤٩	٧٥	٤١	٨٥	٣٩	٧٨	٤١
البحرين	٥٧	٤٨	٥٥	٤٩	٥٠	٥١	٧٠	٤٣	١٠٣	٣٦	٩٩	٣٦
الجزائر	٩٤	٣٦	١٠٠	٣٦	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٢	٣٣	١٠٥	٣٥

مصر	١١٤	٣٢	٩٤	٣٧	٨٨	٣٦	١٠٨	٣٤	١١٧	٣٢	١٠٥	٣٥
جيبوتي	٩٤	٣٦	١٠٧	٣٤	٩٨	٣٤	١٢٣	٣٠	١٢٢	٣١	١٢٤	٣١
لبنان	١٢٧	٢٨	١٣٦	٢٧	١٢٣	٢٨	١٣٦	٢٨	١٤٣	٢٨	١٣٨	٢٨
موريتانيا	١١٩	٣٠	١٢٤	٣٠	١١١	٣١	١٤٢	٢٧	١٤٣	٢٨	١٤٤	٢٧
جزر القمر	١٢٣	٢٩	١١٩	٣١	١١٩	٣٠	١٤٢	٢٧	١٤٣	٢٨	١٤٤	٢٧
العراق	١٧١	١٦	١٧٠	١٦	١٦١	١٦	١٦٦	١٧	١٦٩	١٨	١٦٨	١٨
ليبيا	١٧٢	١٥	١٦٦	١٨	١٦١	١٦	١٧٠	١٤	١٧١	١٧	١٧٠	١٧
السودان	١٧٤	١١	١٧٣	١١	١٦٥	١٢	١٧٠	١٤	١٧٥	١٦	١٧٢	١٦
اليمن	١٦٧	١٨	١٦١	١٩	١٥٤	١٨	١٧٠	١٤	١٧٥	١٦	١٧٦	١٤
سوريا	١٦٨	١٧	١٥٩	٢٠	١٥٤	١٨	١٧٣	١٣	١٧٨	١٤	١٧٨	١٣
الصومال	١٧٥	٨	١٧٤	٨	١٦٧	٨	١٧٦	١٠	١٨٠	٩	١٨٠	١٠

المصدر: منظمة الشفافية الدولية "الإئتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩.

- www.transparency.org/cpi, **2018.**

- https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017.

ملحوظة: الدرجة تشير إلي مستوي الشفافية والذي تتراوح قيمته من (صفر–١٠٠)، وعليه فكلما قلت الدرجة دل ذلك علي تناقص درجة الشفافية وزيادة معدل الفساد.

ويتضح من تحليل جدول (٥) السابق: أن مصر تحتل درجة متدنية من ناحية مستويات الشفافية وومرتفعة من ناحية الفساد عالمياً وعربياً، **كما يلي:**

أ– **من ناحية مستوي الشفافية (عالمياً):** لا زالت مصر من أقل الدول شفافية (أعلاها فساداً)، ولم يحدث أي تحسن، فكان ترتيب مصر الـ (١٠٥) في عام ٢٠٠٧ وأيضاً الـ (١٠٥) في عام ٢٠١٨.

أ– **من ناحية مستوي الشفافية (عربياً):** لا زالت مصر من أقل الدول شفافية (أعلاها فساداً)، ولم يحدث أي تحسن، فقد كان ترتيب مصر الـ (١١) عام ٢٠٠٧ وأيضاً الـ (١١) عام ٢٠١٨

١–٢– **إنتشار البطالة:** من أهم أسباب الفقر تفشي البطالة وقلة فرص التوظف في الوظائف الحكومية، فبلغ معدل البطالة في مصر ٩.٢% في عام ٢٠٢٠[٤٥]، وحيث تزداد مشكلة البطالة تعقيداً أمام كل قرض من قروض صندوق النقد الدولي، والذي يشترط ضرورة خصخصة القطاع العام، والحد من موظفي الجهاز الإداري للدولة لتخفيف الضغط من علي الميزانية العامة.

١–٣– **تحرير سعر صرف الجنيه والتضخم:** أدي تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نهاية عام ٢٠١٦ إلي تراجع قيمته أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار، مما أدي إلي إرتفاع معدلات

(٤٥) احصاءات البنك الدولي، ٢٠٢٠.

التضخم بصورة قياسية فبلغ ٢٩.٥% في عام ٢٠١٧ ثم تراجع إلي ١٤.٥% في عام ٢٠١٨، مما أدي ذلك إلي إنخفاض الدخول الحقيقية، ومن ثم زيادة معدلات الفقر[٤٦].

١-٤- طبيعة توزيع الدخل والثروة القومية: يؤدي سوء توزيع الثروة القومية إلي حرمان فئات كثيرة من حصتها وعدم قدرتها علي توفير الحد الأدني من حاجاتهم الأساسية، حيث استحوذ ١٠% من السكان علي ٧٣.٣%، واستحوذ ٩٠% من السكان علي ٢٦.٧% من الثروة، مما أدي إلي إرتفاع معدل الفقر إلي ٣٠.٢% في عام٢٠٢٠[٤٧].

٢- الأسباب الداخلية والمجتمعية للفقر في مصر:

تتمثل أهم هذه الأسباب، في **الأسباب التالية**[٤٨]:

٢-١- حجم الأسرة وبنيتها: يُعد حجم الأسرة وطبيعة تكوينها من أسباب الفقر، خاصة في ظروف الدول النامية ومنها مصر التي تنتشر فيها حالات إعالة الفرد للعائلة التي لا يعمل أفرادها جميعا عدا ربّ الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى العجز عن توفير حاجات الأسر كبيرة الحجم.

٢-٢- ارتفاع معدل النمو السكاني وتهميش فئات مجتمعية بعينها: يعيق تزايد معدل النمو السكاني وبشكل غير مخطط من إمكانات تلبية المطالب الإنسانية للفرد والأسرة، وهو يتطلب زيادة في الإنفاق الاجتماعي الحكومي الضئيل أصلاً، فقد بلغ عدد سكان مصر نحو ١٠٣.٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠[٤٩]، كما أنّ حالات تهميش أدوار الفئات السكانية الكبيرة من سكان الريف وكذلك من النساء، فضلاً عن فئات عريضة في الأحياء الفقيرة كان سبباً في تعميق ظاهرة الفقر، وأيضاً تراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الريف إلى عدد السكان.

---

(٤٦)احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٤٧)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٦.

(٤٨)هويدا عدلي، **الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية**، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥). ص ص ٥٤- ٥٦.

(٤٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي، ٢٠٢٠.

المحور الرابع

تحليل أبعاد الشمول المالي في مصر

يهدف الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة والفقيرة والمحرومة، وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، ويمثل هذا عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوي المطلوب دون التركيز علي تثقيف المواطنين مالياً وزيادة درجة وعيهم المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته(٥٠).

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

١- مؤشرات قياس الشمول المالي (حالة القطاع المالي):

يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلي ثلاثة مؤشرات رئيسية، **هي:**

١-١- مؤشر العمق المالي:

يعتبر مؤشر العمق المالي أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفؤ ويساعد في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية، كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية والتي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويعكس زيادة العمق المالي حالة القطاع المصرفي السليم وقدرته في الحفاظ علي حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدي إرتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد إلالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف علي متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك بمعرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 إلي الناتج المحلي الإجمالي**(GDP)**، وبزيادة شمولية القطاع المالي يمكن أن يحقق أعلي نسبة من استخدام النقد بكافة أشكاله(٥١).

---

(٥٠) صندوق النقد العربي، "**فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية**"، ورقة عمل قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مدينة الكويت، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢.

(٥١) عصام محمد علي الليثي، "محو الأمية المالية كخيار لتحقيق الشمول المالي"، **مرجع سابق** ، ص ٩٨.

ويبين جدول (٦) التالي مؤشر العمق المالي في مصر:

جدول (٦) تطور مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 مليارددولار (أ)	الناتج المحلي الإجمالي GDP مليار دولار (ب)	مؤشر العمق المالي (أ)/(ب) %
٢٠٠٤	٧٦.٢	٧٨.٨	٩٦.٧
٢٠٠٥	٨٧.٠	٨٩.٦	٩٧.١
٢٠٠٦	١٠٤.٦	١٠٧.٤	٩٧.٤
٢٠٠٧	١٢٥.٥	١٣٠.٤	٩٦.٢
٢٠٠٨	١٤٣.٩	١٦٢.٨	٨٨.٤
٢٠٠٩	١٥٧.٣	١٨٩.١	٨٣.٢
٢٠١٠	١٧٦.٨	٢١٩.٠	٨٠.٧
٢٠١١	١٧٨.٩	٢٣٦.٠	٧٥.٨
٢٠١٢	١٩٤.٦	٢٧٩.١	٦٩.٧
٢٠١٣	٢١٥.٢	٢٨٨.٤	٧٤.٦
٢٠١٤	٢٣٠.٥	٣٠٥.٦	٧٥.٤
٢٠١٥	٢٥٦.٩	٣٢٩.٤	٧٨.٠
٢٠١٦	٣٢٦.٢	٣٣٢.٤	٩٨.١
٢٠١٧	٢١٧.٦	٢٣٥.٧	٩٢.٣
٢٠١٨	٢٠٤.٢	٢٤٩.٧	٨١.٨
٢٠١٩	٢٣٤.١	٣٠٣.١	٧٧.٢
٢٠٢٠	٣٠٧.٠	٣٦٥.٣	٨٤.٠

المصدر : إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من جدول (٦) السابق: أن نسبة العمق المالي تعبر عن مدي تقدم الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الرسمية ومدي تمكنهم من تعبئة المدخرات، حيث أن انخفاض النسبة تعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية في تسوية المعاملات وانخفاض عرض النقود، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخري خلال الفترة السابقة بالرغم من زيادة كلاً من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، ولكن مؤشر العمق المالي قد انخفض من ٩٦.٧% في عام ٢٠٠٤ إلي ٨٤% في عام ٢٠٢٠.

والوصول إلي عمق مالي مناسب يحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة ويتطلب سياسات تسهم في خلق الإئتمان وأدوات مالية جديدة واتباع سياسة مالية أكثر فعالية لتشجيع الأفراد علي تنمية المدخرات والتي ستؤدي إلي تفعيل سوق المال وتوفير السيولة، مما يزيد من العمق المالي[٥٢].

(٥٢) خلود الفليت، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٤)، ص١٨.

وبحسب الفكر الكينزي فإن العمق المالي يزداد بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي لتحقيق التوظف الكامل، لأن ذلك يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي، والذي بدوره يزيد من الدخول والطلب الفعال، حيث يعتمد مستوي العمق المالي علي زيادة نسبة المدخرات، وكنتيجة لزيادة الدخول سوف تزيد المدخرات، والتي سيتم تحويلها من الأسواق المالية غير المنظمة والمحفوفة بالمخاطر إلي الأسواق المالية المنظمة، مما يزيد من مساهمتها في رفع معدل النمو الاقتصادي(٥٣).

وسيؤدي المزيد من العمق المالي وتنوع الخدمات المالية وتقليل مخاطر المعاملات المالية إلي زيادة الاستثمار وتمكين الفقراء من الوصول إلي تلك الخدمات المالية وتشجيعهم علي المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مما يحسن من مستواهم المعيشي(٥٤).

١-٢- مؤشر الإتاحة المالية:

يقيس هذا المؤشر مدي مقدرة القطاع المالي علي جذب العملاء، وذلك من خلال تيسير وصول أفراد المجتمع إلي كل خدمات القطاع المالي بطريقة سهلة ومناسبة، وذلك بمعرفة عدد الفروع المصرفية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلي خدماته المالية ميسراً لأكبر من عدد السكان(٥٥).

جدول (٧): تطور مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنة	تعدد السكان "مليون" (١)	عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠٠٠٠) بالغ (٢)	مؤشر الإتاحة المالية في البنوك (٢) / (١)
٢٠٠٤	٧٤.٢	٣.٨	٥.١
٢٠٠٥	٧٥.٥	٣.٨	٥.٠
٢٠٠٦	٧٦.٩	٣.٩	٥.١
٢٠٠٧	٧٨.٢	٤.٢	٥.٤
٢٠٠٨	٧٩.٦	٤.٥	٥.٦
٢٠٠٩	٨١.١	٤.٦	٥.٦
٢٠١٠	٨٢.٨	٤.٦	٥.٦
٢٠١١	٨٤.٥	٤.٦	٥.٥
٢٠١٢	٨٦.٤	٤.٦	٥.٣
٢٠١٣	٨٨.٤	٤.٦	٥.٢
٢٠١٤	٩٠.٤	٤.٦	٥.٠

(٥٣)دعاء زيدة، "**التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة- تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين،٢٠٠٦) ، ص ٩٦.

(٥٤) سيف الدين عودة، **نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الانتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني**، رسالة دكتواره ، (كلية الاقتصاد: جامعة دمشق ، سوريا، ٢٠٠٧) ، ص ١٤٦.

(٥٥) Anzoategui, D, M. Martinez Peria, and R. Rocha , "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region", **Review of Middle East Economics and Finance** 6 (2) , 2010, P.35.

جدول (٧): تطور مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنة	تعدد السكان "مليون" (١)	عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠٠٠٠) بالغ (٢)	مؤشر الإتاحة المالية في البنوك (٢) / (١)
٢٠١٥	٩٢.٤	٤.٦	٥.٠
٢٠١٦	٩٤.٤	٤.٧	٥.٠
٢٠١٧	٩٦.٤	٤.٩	٥.١
٢٠١٨	٩٨.٤	٥.٠	٥.١
٢٠١٩	١٠٠.٤	٦.٦	٦.٦
٢٠٢٠	١٠٢.٣	٦.٨	٦.٦

المصدر : إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من جدول (٧) السابق: تعد البنوك من أهم قنوات الخدمات المالية الرسمية، وبالنظر إلي مؤشر الإتاحة المالية في مصر يتضح أنه منخفض لحد ما، ولكنها ترتفع من سنة إلي أخري فبلغت ٥.١% عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلي ٦.٦% عام ٢٠٢٠.

١-٣- مؤشر الاستخدام المالي(٥٦):

يوضح هذا المؤشر مدي قدرة أفراد المجتمع علي استغلال واستخدام الخدمات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل أمام المواطنين من قبل لقطاع المصرفي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الإئتمان المقدم منسوباً إلي حجم الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يحقق فيه أفراد المجتمع أقصي استغلال لخدماته المالية.

ويوضح جدول (٨) التالي الاستخدام المالي في الاقتصاد المصري:

(٥٦) Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, and F. Unsalb , "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy " **IMF Working Paper** 15/22, **International Monetary Fund**, Washington, 2015 .

جدول (٨): تطور مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

سنة	الودائع المصرفية للقطاع العائلي مليار دولار (أ)	الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص مليار دولار (ب)	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار (ج)	مؤشر الاستخدام المالي للودائع (أ) / (ج)	مؤشر الاستخدام المالي للائتمان (ب) / (ج)
٢٠٠٤	٧٥	٤٢.٦	٧٨.٨	٩٥.٢	٥٤.٠
٢٠٠٥	٨٥.٣	٤٥.٨	٨٩.٦	٩٥.٢	٥١.٢
٢٠٠٦	٩٦.٦	٥٣.٠	١٠٧.٤	٨٩.٩	٤٩.٣
٢٠٠٧	١٠٩.٣	٥٩.٤	١٣٠.٤	٨٣.٨	٤٥.٥
٢٠٠٨	١٢٠.٦	٦٩.٧	١٦٢.٨	٧٤.١	٤٢.٨
٢٠٠٩	١٣٤.٤	٦٨.٣	١٨٩.١	٧١.١	٣٦.١
٢٠١٠	١٤٠.٩	٧٢.٤	٢١٩.٠	٦٤.٣	٣٣.١
٢٠١١	١٥٦.٥	٧٣.٥	٢٣٦.٠	٦٦.٣	٣١.٢
٢٠١٢	١٥١.٨	٧٦.٤	٢٧٩.١	٥٤.٤	٢٧.٤
٢٠١٣	١٩٧.٣	٧٥.٦	٢٨٨.٤	٦٨.٤	٢٦.٢
٢٠١٤	٢٦٧.١	٧٨.٣	٣٠٥.٦	٨٧.٤	٢٥.٦
٢٠١٥	٢٧٦.٣	٨٦.٧	٣٢٩.٤	٨٣.٩	٢٦.٣
٢٠١٦	٢٤٤.٤	١١٣.٥	٣٣٢.٤	٧٣.٥	٣٤.١
٢٠١٧	١٥٥.٢	٦٧.٢	٢٣٥.٧	٦٥.٨	٢٨.٥
٢٠١٨	١٩٤.٢	٦٣.٨	٢٤٩.٧	٧٧.٨	٢٥.٥
٢٠١٩	١٩٧.٦	٧٢.٨	٣٠٣.١	٦٤.٩	٢٤.٠
٢٠٢٠	٢٤٧	٩٩.٠	٣٦٥.٣	٦٧.٦	٢٧.١

المصدر: تقارير البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات متفرقة.

ويتضح بيانات جدول (٨) السابق: أن الإئتمان المصرفي في تزايد مستمر، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، وتراجعت نسبة مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية، حيث بلغت نحو ٩٥.٢% في عام ٢٠٠٤، ثم تراجعت إلي ٦٧.٦% في عام ٢٠٢٠، ويعود ذلك إلي إنخفاض الدخول الحقيقية للمصريين، بسبب إرتفاع معدلات التضخم، وخاصة من بعد عام ٢٠١٦، حيث تم تحرير سعر الصرف، ورفع جزئي للدعم وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي.

كما تراجعت نسبة مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي، حيث بلغت ٥٤% في عام ٢٠٠٤، ثم تراجعت إلي ٢٧.١% في عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي ضعف نسبة الإئتمان المصرفي المتاح للسكان بسبب كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة

للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي جانب إرتفاع سعر الفائدة علي الإقراض في الفترة الأخيرة.

٢- واقع تطبيق الشمول المالي في مصر:

تتباين نسبة الشمول المالي بين معظم الدول العربية، فكانت نسبة ملكية الحسابات البنكية مرتفعة بشكل ملحوظ في الامارات، والبحرين، والكويت عند ٨٣%، و٨١.٩%، و٧٣%، على التوالي، وفي المقابل سجّل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والعراق، ومصر عند ٦.٤%، و١١%، و١٣.٧%، على التوالي وذلك في عام ٢٠١٦، وبذلك تُقسم الدول العربية إلى **ثلاث مجموعات:**

المجموعة الأولى: هي دول ذات معدل شمول مالي مرتفع، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات البنكية في هذه الدول المعدل العالمي البالغ ٦٢%، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموعة الثانية: هي دول ذات معدل شمول مالي متوسط، وتتراوح بين ٢٤.٢%-٥٠.٥%، وتشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي.

المجموعة الثالثة: دول ذات معدلات شمول مالي منخفض أقل من ٢٤% وهو يشمل كلاً من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال[٥٧].

٢-١- مؤشر الثقافة المالية والتعليم المالي:

أصبحت الخدمات المالية المعقدة متاحة لعدد كبيرة من الأفراد، وباتت الثقافة المالية مسألة ضرورية لإتخاذ القرارات المالية السليمة، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، فهناك عدد كبير من العملاء يجهلون مفهوم الفائدة المتراكمة، وبالتالي ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويدفعون فائدة أعلى على القروض، ومن جهة أخرى تمكن الثقافة المالية الأفراد من إدارة أموالهم وإتخاذ القرارات السليمة، فضلاً عن التخطيط والإدخار للتقاعد، كما يقوم المستثمر المثقّف مالياً بتنويع إستثماراته لتقليل المخاطر[٥٨].

وبلغت متوسط نسبة الثقافة أو المعرفة المالية في مصر ٢٧% بين الذكور والأناث، حيث بلغت نسبة الثقافة المالية في الذكور ٣٠%، وللأناث ٢٥%، يرجع ذلك إلي التقاليد وانخفاض الاستقلال

([٥٧]) البنك الدولي، "قياس الشمولية المالية حول العالم"، قاعدة بيانات مؤشرات الشمول المالي العالمية(Global Findex)، واشنطن (٢٠١٤)

([٥٨]) المعهد المصرفي المصري، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي"، **سلسلة أوراق صادرة عن (المعهد المصرفي المصرفي**، القاهرة، ٢٠١٨)، ص ١٤ .

المالي للأناث علي مستوي الدول العربية، ويمتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، ولكن المعدل العالمي يبلغ ٣٤%[٥٩].

فالعلاقة بين الثقافة المالية والشمول المالي هي ثنائية الاتجاه، ففي حين تسهم المعرفة المالية والوعي المالي في تعزيز الشمول المالي، فإن إمتلاك الحسابات المصرفية أو استخدام البطاقات الإئتمانية أو الإقتراض من مؤسسات مالية رسمية قد يعمّق أيضاً مهارات العملاء المالية[٦٠].

ويوضح جدول (٩) التالي معدلات المعرفة المالية:

جدول (٩)

تطور نسبة الثقافة/المعرفة المالية في مصر والدول العربية- أغنى ٦٠% وأفقر ٤٠% من الأسر (%)عام ٢٠١٧

الدولة	أغني ٦٠% من الأسر	أفقر ٤٠% من الأسر	الفجوة في الدخل
الجزائر	٣٦	٢٩	٧
البحرين	٤٢	٣٦	٦
مصر	٣٠	٢٣	٧
العراق	٢٩	٢٤	٥
إلاردن	٢٣	٢٤	(١)
الكويت	٤٥	٤٢	١
لبنان	٤٥	٤٤	١
موريتانيا	٣٤	٣٣	١
السعودية	٣٥	٢٧	٨
تونس	٤٨	٣٩	٩
الصومال	١٨	١١	٧
إلامارات	٤٠	٣٦	٤
السودان	٢٠	٢٢	(٢)
اليمن	١٧	٧	١٠
فلسطين	٢٦	٢٣	٣
متوسط	٣٢.٥	٢٨	٤.٥

المصدر: قاعدة بيانات الشمول المالي، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية حول العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٧).

ويتضح من جدول (٩) السابق: أن مستوى الوعي المالي يرتفع مع إرتفاع مستوى الدخل في مصر، حيث يمتلك ٣٠% من أغنى ٦٠% من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٣% من أفقر ٤٠% من

([٥٩])قاعدة بيانات الشمول المالي، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية حول العالم، واشنطن الولايات المتحدة، ٢٠١٤.

(٦٠)عابد العبدلي، التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الأمال)، **المؤتمر** العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

الأسر، وأيضا ذلك في معظم الدول العربية (بإستثناء الأردن والسودان) فالسعودية مثلاً يمتلك ٣٥% من أغنى ٦٠% من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٧% من أفقر ٤٠% من الأسر[٦١].

ويبين جدول (١٠) التالي نسبة الثقافة المالية بحسب الفئات العمرية في مصر والدول العربية:

جدول (١٠)

تطور نسبة الثقافة/المعرفة المالية في مصر مقارنة بالدول العربية حسب الفئات العمرية عام ٢٠١٧(%)

الدولة	١٥-٣٤ سنة	٣٥-٥٤ سنة	أكبر من ٥٥ سنة
الجزائر	٣٦	٢٤	٣٤
البحرين	٣٩	٤٣	٣٣
مصر	٣١	٢٣	٢٣
العراق	٣١	٢٥	١٣
إلاردن	٢٨	٢٠	١٦
الكويت	٤٥	٣٩	٤٨
لبنان	٥٠	٤٠	٣٨
موريتانيا	٣٥	٣٩	١٩
السعودية	٣٢	٣٠	٣٠
تونس	٤٨	٤٣	٣٩
الصومال	١٥	١٨	١٣
إلامارات	٣٩	٣٨	٤٣
السودان	٢٠	٢٢	(٢)
اليمن	١٦	١٠	٩
فلسطين	٢٨	٢٢	٢١
متوسط	٣٣.١	٢٨.٩	٢٦.٣

المصدر: قاعدة بيانات الشمول المالي، قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية حول العالم، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٧).

ويتضح من جدول (١٠) السابق: تبيان الثقافة المالية حسب الفئات العمرية، حيث تبين أن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٤ عاماً في مصر لديهم معرفة مالية أكثر من

(٦١)الأونكتاد، "برامج الأدماج الاجتماعي، والنمو الاحتوائي للجميع في الدول النامية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المنعقد في جنيف خلال الفترة(١٢ – ١٤ نوفمبر ٢٠١٤) .

الفئات العمرية ٣٥-٥٤ وأكبر من ٥٥ عاماً، حيث تبلغ النسبة ٣١% في الفئة الأولي بينما تبلغ ٢٣% في الفئة الثانية والثالثة من ٣٥-٥٤ عاماً وأكبر من ٥٥ عاماً، مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب هي وسيلة فعّالة لتعزيز الثقافة المالية في الدول العربية، فعلى سبيل المثال في لبنان٥٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ عاماً لديهم معرفة مالية، مقابل ٤٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٥٤ عاماً، و٣٨% من البالغين فوق سن الـ٥٥.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته مصر من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي وبفضل الجهود المشتركة للبنك المركزي والبنوك التجارية والمنظمات غير الربحية، ولكن مؤشر الثقافة المالية لا تزال منخفضة عن دول عربية أخرى والعالم ككل، حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو ٣٠% فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل إقليمي يبلغ ٣٤%، واحتلّت لبنان المرتبة الأولى عربياً والـ٣٢ عالمياً من حيث الثقافة المالية، حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً ٥٠%، وجاءت تونس في المركز الثاني عربياً والـ٣٣ عالمياً، حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً ٤٨%، والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ٣٧ عالمياً، حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً ٤٥%، وفي المقابل سجّل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة ١٦% و١٥% على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة في نسب الوعي المالي متقاربة بين الرجال والنساء في الدول العربية، فيبلغ معدل المعرفة المالية ٢٧.٧% لدى النساء مقابل ٣٣.٥% للرجال[٦٢].

٢-٢- ملكية الأفراد للحسابات المصرفية في المؤسسات المالية الرسمية:

تمثل فئة الشباب نسبة عالية من تكوين المجتمع، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون الإستفادة الكاملة من الخدمات المالية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس مستوي الشمول المالي هو ملكية الحسابات المصرفية في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ١٥ عاماً، ولكن غالبية الشباب في مصر لا يتمتعون بإستقلالية مالية قبل عمر الـ٢١ سنة، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يستطيعون فتح حسابات مصرفية، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات

([٦٢]) المعهد المصرفي المصري، "دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية، **مرجع سابق**، ص١٤

الشمول المالي في مصر، حيث تبلغ نسبة ملكية الحسابات كنسبة البالغين فوق سن الـ١٥ عاماً ١٣.٧%، بينما تبلغ لمن فوق سن الـ٢٥ عاماً ١٧.٣%، بإستثناء دول الخليج.

كما أن الإقصاء المالي يرتبط أيضاً بمستويات الدخول، حيث بلغ عدد الحسابات المصرفية المملوكة لنسبة أغنى ٢٠% من البالغين في الدول النامية ضعف حسابات أفقر ٢٠%[٦٣].

٣- تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في مصر:

يبين جدول (١١) التالي تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في مصر:

جدول (١١): تطور أهم مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

سنة	فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠ ألف بالغ)	الإئتمان المصرفي مليار دولار	ماكينات الصرف الآلي (لكل ١٠٠ ألف بالغ)	اعانات برامج الضمان الإجتماعي مليار دولار	إعانات وتحويلات أخرى (% من النفقات)	التأمين والخدمات المالية (%من صادرات الخدمات)	حسابات بنكية لكل ١٠٠٠ بالغ	بطاقة الائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)	بطاقة الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)
٢٠٠٤	٣.٨	٤٢.٦	٢.٦	٣.١	٢٥.٥	٠.٨	٢٦٨.٣	٠.٤	٠.٣
٢٠٠٥	٣.٨	٤٥.٨	٣.٣	٣	٢٦.٧	١.٤	٢٧٨.٥	٠.٦	٠.٤
٢٠٠٦	٣.٩	٥٣.٠	٤.٤	٣.٤	٤٢.٥	١.٢	٢٨٨.٧	٠.٨	٠.٥
٢٠٠٧	٤.٢	٥٩.٤	٥.٤	٣.٩	٣٩.٤	٠.٩	٢٩٨.٩	٠.٩	٠.٥
٢٠٠٨	٤.٥	٦٩.٧	٦.٥	٤.٢	٤٥.٨	٢.٠	٣٠٩.٠	١.١	١.٤
٢٠٠٩	٤.٦	٦٨.٣	٧.٧	٤.٦	٤٤.٧	١.٣	٣١٩.٢	١.٢	٢.٣
٢٠١٠	٤.٦	٧٢.٤	٨.٦	٤.٧	٤١.٦	١.٢	٣٢٩.٤	١.٤	٤.٣
٢٠١١	٤.٦	٧٣.٥	٩.٢	٤.٨	٤١.٦	١.٤	٣٥١.٨	١.٤	٥.١
٢٠١٢	٤.٦	٧٦.٤	١٠.٣	٤.٩	٤١.٤	١.١	٣٦٤.٤	١.٥	٦.٣
٢٠١٣	٤.٦	٧٥.٦	١٠.٩	٤.٥	٤٢.٨	١.٤	٣٧٠.٨	١.٧	٧.٨
٢٠١٤	٤.٦	٧٨.٣	١٢.١	٤.١	٤١.٧	١.٣	٣٥٥.٩	١.٩	٩.٦
٢٠١٥	٤.٦	٨٦.٧	١٣.٧	٤.١	٣٧.٢	٢.٢	٣٦٦.٦	٢.٣	١٣.١
٢٠١٦	٤.٧	١١٣.٥	١٥.٧	٤	٣٧.٩	٣.١	٣٧٩.٨	٢.٨	١٨.٠
٢٠١٧	٤.٩	٦٧.٢	١٧.٧	٤.٥	٣٩.٣	٢.١	٣٨٢.٢	٣.٣	٢٤.٨
٢٠١٨	٥.٠	٦٣.٨	١٨.٧	٤.١	٤١.٨	١.٥	٣٩١.٩	٣.٢	٢٤.١
٢٠١٩	٦.٦	٧٢.٨	٢٠.١	٤.٣	٤٢.٤	٢.٠	٤١١.٩	٣.١	٢٣.٤
٢٠٢٠	٦.٨	٩٩.٠	٢٢.١	٤.٩	٤٣.٩	٣.٣	٤٧٩.٩	٢.٩	٢٢.٧

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

– أحمد حمدي، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١) ص ٢٢٥.

(٦٣) أحمد فؤاد خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨.

يتضح من جدول (١١) السابق: أنه قد حدث تحسن في مؤشرات الشمول المالي، فإرتفع عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠) ألف بالغ من ٣.٨ عام ٢٠٠٤ إلي ٦.٨ عام ٢٠٢٠، كما إرتفع حجم الإئتمان المصرفي من ٤٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلي ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وكذلك عدد ماكينات الصرف الآلي لكل (١٠٠) ألف بالغ، فقد إرتفعت من ٢.٦ في عام ٢٠٠٤ إلي ٢٢.١ في عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت إعانات برامج الضمان الإجتماعي من ٣.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلي ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وارتفعت نسبة الإعانات والتحويلات من ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٤ إلي ٤٣.٩% في عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت نسبة التأمينات والخدمات المالية من ٠.٨% في عام ٢٠٠٤ إلي ٣.٣% عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت الحسابات البنكية لكل(١٠٠٠) بالغ من ٢٦٨.٣ عام ٢٠٠٤ إلي ٤٧٩.٩ عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت نسبة بطاقات الإئتمان من ١٥ عام فأكثر من ٠.٤ عام ٢٠٠٤ إلي ٢.٩ عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت نسبة بطاقات الخصم من ١٥ عام فأكثر من ٠.٣ عام ٢٠٠٤ إلي ٢٢.٧ عام ٢٠٢٠.

المحور الخامس

قياس أثر الشمول المالي علي الفقر في مصر

أولاً: بناء النموذج القياسي (Model Construction):

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس أثر الشمول المالي على مستوي الفقر في مصر، فسنعتمد في تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بإجمالي ١٧ مشاهدة سنوية، وتم اختيار تلك العينة بناء على مدى توافر البيانات، كما تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي، والتقارير المالية للبنك المركزي المصري، وعلى أساس الأدبيات السابقة وفرضية الدراسة، فسيتم الاعتماد على النموذج التالي في الشكل الخطى لتوضيح العلاقة المذكورة، **كما يلي:**

$$PL_t = C_t + \sum_{t=1}^{T} FI_t + \sum_{k=1}^{K} \beta_k X_t^k + \epsilon_t$$

حيث (PL_t) تمثل مستوى خط الفقر في مصر في الزمن t، حيث $(t=1, 2,\dots,n)$، C تمثل ثابت الدالة، (FI_t) تمثل المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو مستوي الشمول المالي في مصر في الزمن t، أما (X_t^k) تمثل متجه المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة لمستوي الفقر بخلاف مستوى الشمول المالي، ونظراً لانخفاض عدد المشاهدات فسوف يتم تقليل عدد المتغيرات الضابطة للمحافظة على درجات الحرية، وبالتالي على كفاءة النموذج، وهنا استنادا إلى الأدبيات السابقة، فيتم تضمين سعر الصرف الرسمي (EX)، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR)، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي (GDP) كمتغيرات ضابطة، وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة، وعليه يتم تحديد **النموذج التجريبي** في **الشكل النهائي:**

$$PL_t = \beta_0 + \beta_1 FI_t + \beta_2 EX_t + \beta_3 RIR_t + \beta_4 GDP_t + \epsilon_t$$

ومن المتوقع أن يؤدي زيادة مستوي الشمول المالي إلى انخفاض مستوي الفقر في مصر، لأنه يمكن الفئات الفقيرة والمهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية التي يوفرها القطاع المصرفي، وبالتالي إمكانية تمويل مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يمكنهم من الخروج تدريجياً من دائرة الفقر، كما يساعد الشمول المالي أيضاً من قدرة الحكومة المصرية على الوصول أكثر للطبقات الفقيرة بخدماتها وتحويلاتها الاجتماعية. ومن ثم نتوقع ان تكون إشارة المعامل (β_1) موجبة.

ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلي زيادة مستوي الفقر في مصر، لأنه يتضمن انخفاض قيمة الجنيه المصري وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمصريين، مما يؤدي إلى دخول معظم الأسر متوسطة الدخل في دائرة الفقر، نتيجة ارتفاع الأسعار مع ثبات دخلهم النقدي، كما أن

ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي لزيادة مستوي الفقر أيضاً، لأنه يؤدي إلى دخول الاقتصاد في موجات إنكماشية، وبالتالي ضعف قدرة الشرائح الفقيرة على الحصول على تمويلات بأسعار فائدة معقولة لمشروعاتهم الصغيرة أو متناهية الصغر، بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل المتاحة لهذه الشرائح الفقيرة نتيجة لظروف الانكماشية التي يتعرض لها الاقتصاد، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي، فأثاره الاقتصادية على مستوي الفقر متباينة، فتُشير بعض الدراسات إلى تأثيره السلبي على مستوي الفقر، لما له من تأثير كبيرة على الاقتصاد من رفع مستويات الإنتاج والدخول للدولة، مما سيمكن الحكومة من زيادة التحويلات والإعانات الاجتماعية الموجهة للطبقات الفقيرة، وبالتالي إمكانية تحسين أوضاعهم، ولكن تري دراسات أخري أن هذا التأثير السلبي يكون مرتبط بنوعية النمو المحقق، حيث يتحقق التأثير السلبي فقط إذا كان النمو الاقتصادي غير متحيز تجاه أصحاب رؤوس الأموال، بمعني أن يتسم النمو الاقتصادية بصفة الاحتوائية، أي أن عملية النمو تحتوي في طياتها الفئات الفقيرة والمهمشة، وبالتالي يتحقق نوع من عدالة توزيع الدخل، وبالتالي من المتوقع أن تكون إشارة المعلمات (β_2)، (β_3) موجبة، بينما من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة (β_4) سالبة.

وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار **Regression For Non-Linearity Test - Squared Terms** Auxiliary) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج، والذي أظهر أن كافة المتغيرات المستقلة تتبع الشكل الخطي في علاقتها بمستوي الفقر.

ثانياً: بيانات النموذج القياسي (Data):

اعتمد البحث على عدد من المتغيرات لتقييم الإرتباط الديناميكي بين مستوي الفقر والعوامل المفسرة، **وأهمها:**

- **بالنسبة للمتغير التابع (مستوي الفقر):** هنا سيتم التعبير عنه من خلال مؤشر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (١.٩٠ دولار في اليوم) من البنك الدولي.
- **أما بالنسبة للمتغير المستقل (مستوي الشمول المالي):** فنظراً لصغر عدد المشاهدات بالنموذج، فسوف يتم إنشاء مؤشر مركب باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (PCA) من **خمس** متغيرات تعكس كافة أبعاد الشمول المالي، وهذه المتغيرات هي عدد الحسابات البنكية لكل ١٠٠٠ بالغ، وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ، وعدد بطاقات الائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)، وعدد بطاقات

الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)، وقد تم الحصول على هذه الأبعاد من مؤشرات التنمية المالية العالمية للبنك الدولي.

- **وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الضابطة:** فتم استخدام مؤشر سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، وسعر الفائدة الحقيقي (%)، ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (% سنوياً). وقد تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

Table (12)The independent and dependent variables of the model

سنة	المتغيرات الضابطة			المتغير المستقل (الشمول المالي)						التابع(الفقر)
	معدل النمو الاقتصادي %	سعر الفائدة الحقيقي (%)	سعر صرف الجنيه أمام الدولار	المؤشر المركب للشمول المالي	بطاقة الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)	بطاقة الائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)	أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ	عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف بالغ	حسابات بنكية لكل ١٠٠٠ بالغ	**معدل الفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)**
	Z5	Z3	Z2	X	X5	X4	X3	X2	X1	Y1
٢٠٠٤	٤.١	١.٥	٦.٢	-٣	٠.٣	٠.٤	٢.٦	٣.٨	٢٦٨.٣	١٩.٦
٢٠٠٥	٤.٥	٦.٥	٥.٨	-٢.٨	٠.٤	٠.٦	٣.٣	٣.٨	٢٧٨.٥	١٩.٩
٢٠٠٦	٦.٨	٤.٩	٥.٧	-٢.٤	٠.٥	٠.٨	٤.٤	٣.٩	٢٨٨.٧	٢٠.٥
٢٠٠٧	٧.١	-٠.١	٥.٦	-٢	٠.٥	٠.٩	٥.٤	٤.٢	٢٩٨.٩	٢١
٢٠٠٨	٧.٢	٠.١	٥.٤	-١.٦	١.٤	١.١	٦.٥	٤.٥	٣٠٩	٢١.٦
٢٠٠٩	٤.٧	٠.٧	٥.٥	-١.٢	٢.٣	١.٢	٧.٧	٤.٦	٣١٩.٢	٢٣
٢٠١٠	٥.١	٠.٨	٥.٦	-٠.٩	٤.٣	١.٤	٨.٦	٤.٦	٣٢٩.٤	٢٥.٢
٢٠١١	١.٨	-٠.٦	٥.٩	-٠.٦	٥.١	١.٤	٩.٢	٤.٦	٣٥١.٨	٢٥.٦
٢٠١٢	٢.٢	-٦.٣	٦.١	-٠.٣	٦.٣	١.٥	١٠.٣	٤.٦	٣٦٤.٤	٢٦.٣
٢٠١٣	٢.٢	٣.٣	٦.٩	-٠.١	٧.٨	١.٧	١٠.٩	٤.٦	٣٧٠.٨	٢٦.٥
٢٠١٤	٢.٩	٠.٤	٧.١	٠.١	٩.٦	١.٩	١٢.١	٤.٦	٣٥٥.٩	٢٧.١
٢٠١٥	٤.٤	١.٥	٧.٧	٠.٧	١٣.١	٢.٣	١٣.٧	٤.٦	٣٦٦.٦	٢٧.٨
٢٠١٦	٤.٣	٦.٩	١٠	١.٥	١٨	٢.٨	١٥.٧	٤.٧	٣٧٩.٨	٢٩.٨
٢٠١٧	٤.٢	-٣.٩	١٧.٨	٢.٤	٢٤.٨	٣.٣	١٧.٧	٤.٩	٣٨٢.٢	٣٢.٥
٢٠١٨	٥.٣	-٢.٦	١٧.٨	٢.٥	٢٤.١	٣.٢	١٨.٧	٥	٣٩١.٩	٣٣.١
٢٠١٩	٥.٦	٢.٢	١٦.٨	٣.٥	٢٣.٤	٣.١	٢٠.١	٦.٦	٤١١.٩	٣١.٤
٢٠٢٠	٣.٦	٤.٨	١٥.٨	٤.٢	٢٢.٧	٢.٩	٢٢.١	٦.٨	٤٧٩.٩	٣٠.٢

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. – تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

وفى النهاية يعرض جدول (A) بالملحق وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادرها، بينما يوضح جدول (13)، (14) التوصيف الإحصائي ومصفوفة الإرتباط بين المتغيرات على الترتيب.

Table (13): Descriptive statistics for variables (2004 – 2020)

	Unit of measurement	Obs.	Mean	Median	Std. Dev.	Min	Max
	Dependent Variable:						
Poverty line (PL)	(1.90$ per day)	17	3.3191	3.4314	1.385	1.5257	5.2712
	Independent Variable:						
Bank accounts (BA)	(Per 1000 adults)	17	349.83	355.85	53.94	268.27	479.85
Bank branches (BB)	(Per 100,000 adults)	17	4.7242	4.5813	0.819	3.7961	6.7582
ATMs (ATM)	(Per 100,000 adults)	17	11.126	10.315	6.034	2.6457	22.061
Credit Card (CC)	(% age 15+)	17	1.7944	1.5396	0.957	0.4323	3.3348
Debit Card (DC)	(% age 15+)	17	9.6845	6.3046	9.367	0.3367	24.757
Financial Inclusion (FI)	(Aggregate index)	17	-5.9e-11	-0.3115	2.199	-2.9889	4.2498
	Control Variables:						
Official exchange rate (EX)	(LUC per US$)	17	8.9221	6.1962	4.778	5.4325	17.783
Real interest rate (RIR)	(%)	17	1.2024	0.8187	3.499	-6.2627	6.9220
GDP growth (GDP)	(annual %)	17	4.4651	4.3720	1.642	1.7646	7.1563

Figure (1): variables trends, 2004 - 2020:

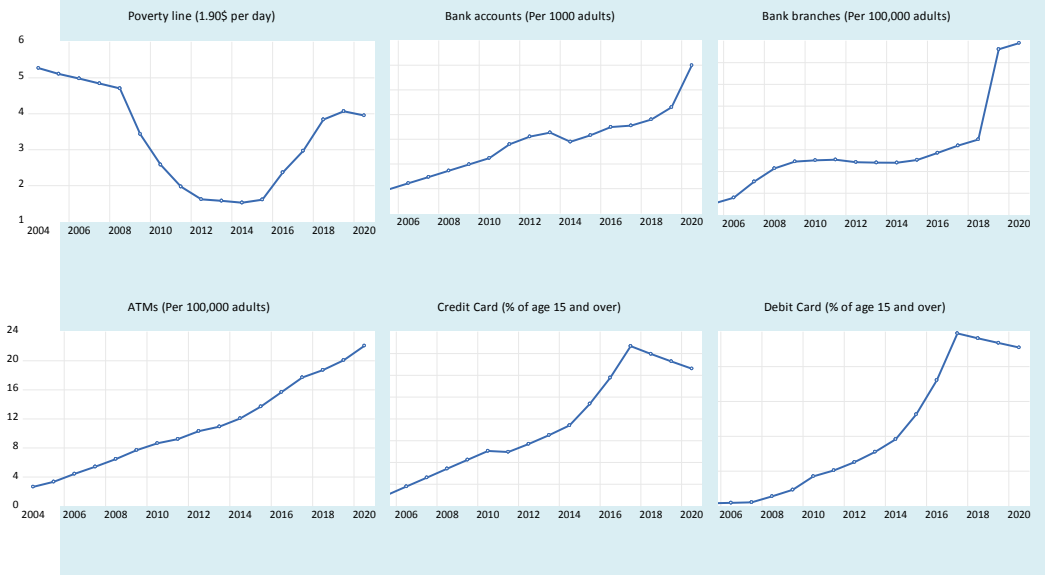

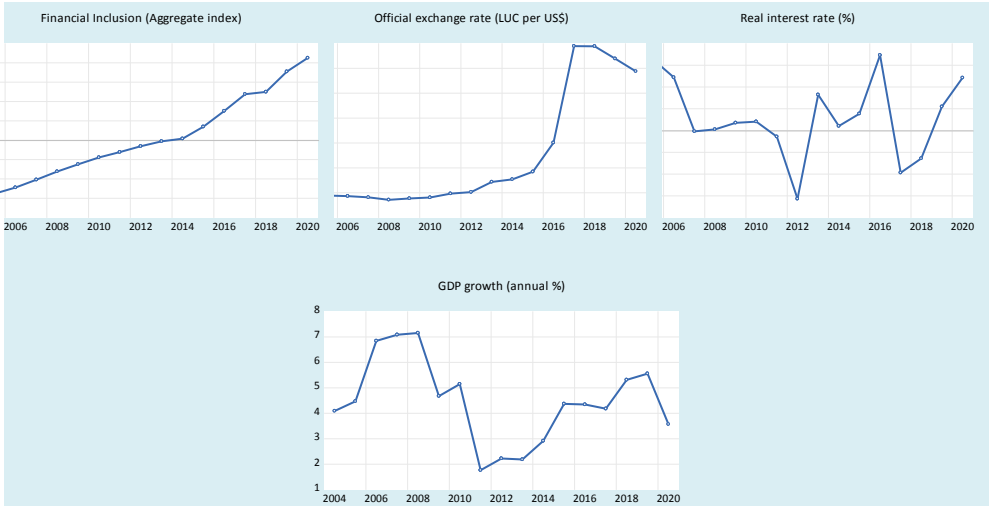

Table (14)

Correlation matrix between logarithm variables, 2004 - 2020:

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
Poverty line	**(1)**	1									
Bank accounts	**(2)**	-0.421[c]	1								
Bank branches	**(3)**	-0.104	0.885[a]	1							
ATMs	**(4)**	-0.345	0.954[a]	0.857[a]	1						
Credit Card	**(5)**	-0.355	0.875[a]	0.743[a]	0.974[a]	1					
Debit Card	**(6)**	-0.242	0.863[a]	0.759[a]	0.967[a]	0.984[a]	1				
Financial Inclusion	**(7)**	-0.311	0.959[a]	0.886[a]	0.997[a]	0.962[a]	0.961[a]	1			
Official exchange rate	**(8)**	0.042	0.744[a]	0.729[a]	0.873[a]	0.892[a]	0.943[a]	0.878[a]	1		
Real interest rate	**(9)**	0.293	-0.060	0.036	-0.094	-0.149	-0.097	-0.078	-0.128	1	
GDP growth	**(10)**	0.707[a]	-0.354	-0.094	-0.208	-0.153	-0.145	-0.202	0.015	0.166	1

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ويهدف الجدول (١٣) بجانب الشكل البياني (١) إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة. فبالنسبة للمتغير التابع فيلاحظ من الشكل البياني أن مستوي خط الفقر بمصر قد أخذ اتجاه عام هابط خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، حيث انخفض من ٥.٣% عام ٢٠٠٤ إلى ١.٥%

عام ٢٠١٤، ولكن نتيجة لصدمة تحرير سعر الصرف بدأ معدل الفقر في مصر يرتفع حتى وصل إلى ٤% عام ٢٠٢٠، وبالتالي بلغ متوسط مستوي الفقر (عند خط ١.٩$) في مصر ٣.٣٢% من إجمالي عدد السكان، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فيتضح وجود اتجاه عام صاعد لكافة متغيرات الشمول المالي الفرعية، وبالتالي جاء المؤشر المركب للشمول المالي أيضاً يأخذ اتجاهاً عاماً صاعدياً خلال الفترة أيضاً.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة، فيتضح أن سعر الصرف الرسمي يأخذ اتجاه عام صاعد أيضاً خلال الفترة، حيث ارتفع قيمة الدولار من ٥.٤٣ جنيه عام ٢٠٠٤ إلى ١٧.٧٨ جنيه عام ٢٠٢٠، بينما بلغ متوسط سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي ١.٢%، ٤.٤٧% على الترتيب، كما نلاحظ من الشكل أنهم يتأثرون بالتقلبات الاقتصادية المحلية والدولية وموجات التضخم.

ويلاحظ من جدول (١٤) أن إرتباط كافة مؤشرات الشمول المالي بمستوي الفقر عكسية ضعيفة وغير دالة إحصائياً، باستثناء مؤشر عدد الحسابات والذي جاء دال إحصائياً عند مستوي ١٠%، كما جاء إرتباط كافة المتغيرات الضابطة بمستوي الفقر إيجابية، وكذلك يلاحظ أن أكثر المتغيرات إرتباطا بمستوي الفقر كان مستوي النمو الاقتصادي بمعامل إرتباط (٧٠.٧%)، يليه عدد الحسابات المصرفية (-٤٢.١%)، ثم عدد بطاقات الائتمان (-٣٥.٥%)، وعدد ماكينات الصراف الآلي (-٣٤.٥%)، والمؤشر الإجمالي للشمول المالي (-٣١.١%)، وسعر الفائدة الحقيقي (٢٩.٣%)، وعدد بطاقات الخصم (-٢٤.٢%)، وعدد الفروع البنكية (-١٠.٤%)، وأخيراً سعر الصرف الرسمي (٤.٢%)، ومن ثم بناء على معاملات مصفوفة الإرتباط نتوقع أن يكون تأثير الشمول المالي على مستوي الفقر سلبي بمصر.

ثالثاً: الأسلوب القياسي والنتائج (Empirical methodology & Results):

نظراً لصغر السلسلة الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي والتي لا تتجاوز 17 مشاهدة، فلن نحتاج هنا لبحث سكون السلاسل الزمنية، لأن لعدم ظهور اتجاه زمني واضح يؤثر في التحليل. ومن ثم سيعتمد التحليل القياسي واستقصاء أثر الشمول المالي على مستوي الفقر بمصر على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). ولكن قبل تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النماذج المستخدمة في التحليل وخلوها من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة. كما يتضح من الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (D) بملحق الدراسة، وفى هذا الصدد إشارات الاختبارات التشخيصية إلى خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنموذج)، وبالإضافة إلى خلو

البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها (عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن)، نظراً لوقوع الشكل البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**CUSUM of Squares**) داخل الحدود الحرجة عند مستوى ٥%.

وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج في تقدير أثر الشمول المالي على مستوي الفقر، كما بالجدول (١٥) **التالي:**

Table (15): Financial inclusion and Economic growth: Empirical results:
Dependent Variables: Poverty line (1.90$ per day)
Method: Ordinary Least Squares (OLS)

	Aggregate	***Sub-index of Financial Inclusion***				
	Reg (1)	***Reg (2)***	***Reg (3)***	***Reg (4)***	***Reg (5)***	***Reg (6)***
Financial Inclusion	-0.7426					
	[-3.682]***					
a. Bank accounts		-0.0180				
		[-2.379]**				
b. Bank branches			-0.3449			
			[-0.696]			
c. ATMs				-0.2915		
				[-4.660]***		
d. Credit Card					-2.2430	
					[-11.14]***	
e. Debit Card						-0.3221
						[-7.811]***
Official exchange rate	0.3207	0.1713	0.0607	0.3416	0.4176	0.6178
	[3.501]***	[2.125]*	[0.712]	[4.391]***	[10.47]***	[7.677]***
Real interest rate	0.1086	0.1024	0.0868	0.1032	0.0694	0.1197
	[1.958]*	[1.533]	[1.083]	[2.152]*	[2.928]**	[3.645]***
GDP growth	0.3432	0.3429	0.5465	0.3217	0.3533	0.2601
	[2.624]**	[2.037]*	[3.245]***	[2.829]**	[6.579]***	[3.294]***
Constant	-1.2048	6.4365	1.8625	1.9539	1.9574	-0.3789
	[-1.513]	[2.482]**	[0.885]	[3.085]***	[6.423]***	[-0.957]
			Key statistical regression			
Obs.	17	17	17	17	17	17
Adjusted R^2	57.8%	57.8%	40.3%	77.9%	94.5%	89.8%
Fisher test (F-stat.)	(6.4823)***	(6.4823)***	(3.7031)**	(15.109)***	(70.017)***	(36.200)***

***Note*: -** ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا يتضح من الإنحدار الأول (1) Reg بالجدول وجود تأثير سلبي للمؤشر الإجمالي للشمول المالي على مستوي الفقر في مصر. فطبقاً لمعامل الإنحدار، يؤدي زيادة مستوي الشمول المالي بدرجة واحدة إلى انخفاض مستوي الفقر بمصر بنسبة ٠.٧٤% من إجمالي السكان، وتتفق هذه النتيجة بذلك مع فرضية الدراسة ومصفوفة الإرتباط، فزيادة مستوي شمول المواطنين تحت المظلة المالية يمكن الفئات الفقيرة والمهمشة من الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من القطاع البنكي في إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، مما يمكنهم من الخروج من دائرة الفقر. كما أن زيادة مستوي شمول المواطنين مالياً يساعد الحكومة المصرية في الوصول إلى الفئات الفقيرة وتقديم الإعانات والتحويلات الحكومية لهم بشكل أكثر كفاءة.

وهنا سيتبادر إلى أذهاننا تساؤل حول تأثير المؤشرات الفرعية للشمول المالي على مستوي الفقر، وهل جميعها بنفس القدر من الأهمية أم لا، وللتحقق من ذلك سيتم عمل إنحدارات إضافية يتم فيها استبدال المؤشر المركب للشمول المالي بكل مؤشر فرعي على حدة، وبالتالي سيكون لدينا خمس إنحدارات إضافية. حيث سيختص الإنحدار الثاني (٢) Reg بأثر عدد الحسابات البنكية على مستوي الفقر، بينما سيختص الإنحدار الثالث (٣) Reg بأثر عدد الفروع البنكية على مستوي الفقر، وهكذا حتى نصل للإنحدار السادس (٦) Reg والذي يختص بأثر عدد بطاقات الخصم على مستوي الفقر.

وهنا يلاحظ من هذه الإنحدارات وجود تأثير سلبي لكافة المؤشرات الفرعية للشمول المالي على مستوي الفقر في مصر، باستثناء متغير عدد الفروع البنكية والذي جاء غير دال إحصائياً (برغم إشارته السلبية). وهو ما يؤكد قوة العلاقة الإحصائية بين الشمول المالي ومستوي الفقر بمصر، كما نلاحظ ان أكثر متغيرات الشمول المالي تأثيراً على مستوي الفقر كانت عدد بطاقات الائتمان بمعامل تأثير يبلغ (2.243-)، يليه عدد بطاقات الخصم (−٠.٣٢٢)، ثم عدد ماكينات الصراف الآلي (0.292-)، واخيراً عدد الحسابات البنكية بمعامل تأثير (−٠.٠١٨).

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ يلاحظ أن نتائجها متفقة مع النظرية الاقتصادية ومصفوفة الإرتباط أيضاً، فنجد تأثير إيجابي لسعر الصرف الرسمي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الاقتصادي على مستوي الفقر بمصر. كما أن هذا التأثير ثابت ومستقر بغض النظر عن تغير متغير الشمول المالي المستخدم. وبالنسبة للإحصاءات العامة فيتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) لنموذج الدراسة والتي تتراوح ما بين ٥٧.٨% و ٩٤.٥%، وذلك علي حسب متغير الشمول المالي المستخدم، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للنموذج. كما يشير اختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى ١%.

- **قياس الأهمية العملية للإنفاق الحكومي (حجم الأثر):**

ونظراً لأن الأهمية الإحصائية هي أقل الأشياء إثارة للاهتمام حول النتائج، فالدلالة الإحصائية p ليست كافية لأنها تُخبرنا فقط بوجود علاقة أقوى بين متغيرين (رفض الفرضية الصفرية)، أي تُخبر القارئ ببساطة أنه من غير المحتمل أن تكون العلاقة الموجود بين المتغيرات ناتجًا عن الصدفة البحتة. فسيتم هنا حساب حجم الأثر (**Effect Size**) والتي توضح حجم الأهمية العملية لعلاقة الشمول المالي بمستوي الفقر في البيئة الاقتصادية المصرية. فعلى سبيل المثال قد تكون قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥، ولكن حجم الأثر ضئيل، وهنا فقد لا يستحق الاستمرار في التدخل أو استخلاص النتائج لتطوير النظرية، وبالتالي فإن حجم الأثر يعزز نهجًا أكثر عملياً.

وبالتالي يُستخلص أن حجم الأثر يجلب معلومات إضافية للقرار الاستنتاجي لقبول أو رفض فرضية العدم، ويتم حساب حجم الأثر هنا من الإرتباطات الجزئية بين مؤشرات الشمول المالي ومستوي الفقر. والتي تقيس علاقة الإرتباط بين المتغير التابع والمستقل مع السيطرة على باقي المتغيرات الأخرى بالنموذج (بافتراض أنها تؤثر أيضاً على المتغير التابع)، ثم بعد ذلك يتم تحويل هذه الإرتباطات إلى مقياس طبيعي أي Fisher's Zr، ويوضح الجدول (C) بملحق الدراسة تفسير مؤشرات أحجام الأثر المختلفة بناء على Cohen (1988) و Hattie (2009)، بينما يعرض الجدول (16) الدلالة لمؤشرات الشمول المالي، **كما يلي:**

Table (16): Practical significance for Financial Inclusion:

	Aggregate	***Sub-index of Financial Inclusion***				
	Reg (1)	***Reg (2)***	***Reg (3)***	***Reg (4)***	***Reg (5)***	***Reg (6)***
Effect Size (Cohen's d)	-6.6227	-1.7895	-0.4262	-2.8099	-6.7155	-4.7115
Effect Size (r)	-0.9573	-0.6668	-0.2084	-0.8147	-0.9584	-0.9205
Confidence interval (%95)						
Lower	-1.5770	-1.2870	-0.8280	-2.0770	-4.6620	-3.3190
Upper	-0.3370	-0.0470	0.4115	-0.4790	-0.8630	-0.7500
t-stat. (Effect Size)	[3.682]***	[2.379]**	[0.696]	[4.660]***	[11.14]***	[7.811]***
Interpretation	***Large Effect***	***Large Effect***	***Small Effect***	***Large Effect***	***Large Effect***	***Large Effect***

***Note*: -** ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ويتضح من الجدول السابق وجود دلالة عملية كبيرة (**Large Effect**) لمستوي الشمول المالي الإجمالي على مستوي الفقر بمصر، وذلك بناء على نتائج مؤشري حجم الأثر (سواء مؤشر كوهين د أو الإرتباط)، حيث بلغ حجم الأثر (-٦.٦٢٢٧)، وعلي مستوي المؤشرات الفرعية للشمول

المالي، فيلاحظ أن أكثر هذه المؤشرات أهمية عملية كانت عدد بطاقات الخصم بحجم أثر (-٦.٧١٥٥)، يليه المؤشر عدد بطاقات الخصم بحجم أثر (-٤.٧١٢)، ثم عدد ماكينات الصراف الآلي (-٢.٨٠٩)، وعدد الحسابات المصرفية (-١.٧٨٩)، وأخيراً عدد الفروع البنكية (-٠.٤٢٦)، وهو المؤشر الوحيد والذي كانت أهميته العملية صغيرة، مما يعكس عدم أهمية زيادة عدد الفروع البنكية في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والخدمات الرقمية، حيث يقل حالياً حدوث لقاء مباشرة بين العملاء وموظفي البنوك. وبالتالي نستنتج وجود أهمية عملية وتطبيقية كبيرة للشمول المالي في تخفيضه لمستوي الفقر بمصر، مما يستدعي ضرورة زيادة تدخل الدولة في تخفيض مستوي الفقر من خلال الشمول المالي.

النتائج والتوصيات

- **<u>النتائج:</u>**

سعي البحث إلي اختبار صحة **الفرض التالي**:

"**يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر في مصر**":

تبين من التحليل الإحصائي صحة الفرض البحثي، حيث تبين وجود أهمية عملية وتطبيقية كبيرة للشمول المالي في خفض مستوي الفقر بمصر، مما يستدعي ضرورة زيادة تدخل الدولة في خفض مستوي الفقر من خلال الشمول المالي، حيث تبين وجود تأثير سلبي للمؤشر الإجمالي للشمول المالي على مستوي الفقر بمصر، فيؤدي زيادة مستوي الشمول المالي بدرجة واحدة إلى انخفاض مستوي الفقر بمصر بنسبة (٠.٧٤%) من إجمالي السكان، كما توصل البحث إلي أن أكثر المتغيرات الفرعية للشمول المالي تأثيراً على مستوي الفقر كانت عدد بطاقات الائتمان بمعامل تأثير (-٢.٢٤٣)، يليه عدد بطاقات الخصم (-٠.٣٢٢)، ثم عدد ماكينات الصراف الآلي (-٠.٢٩٢) ، ثم عدد الحسابات البنكية (-٠.٠١٨)، وأخيراً عدد الفروع البنكية وهو المؤشر الوحيد الذي جاء غير دال إحصائياً (رغم إشارته السالبة)، مما يعكس عدم أهمية زيادة عدد الفروع البنكية في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والخدمات الرقمية، حيث يقل حالياً حدوث لقاء مباشر بين العملاء وموظفي البنوك.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ يلاحظ أن نتائجها جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية ومصفوفة الإرتباط أيضاً، فكان يوجد تأثير إيجابي لسعر الصرف، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو الاقتصادي على مستوي الفقر بمصر، كما ارتفعت قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) لنموذج البحث والتي تراوحت بين ٥٧.٨% و٩٤.٥%، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، كما أشار اختبار فيشر إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى ١%.

- **التوصيات:**

أولاً: توصيات خاصة بالشمول المالي:

١- تنويع وتطوير الخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وتعتمد على الادخار والتأمين وليس فقط على الإقراض.

٢- استخدام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والإجتماعية في نشر الوعي بثقافة الشمول المالي.

٣- إعطاء البنك المركزي تعليمات للبنوك التجارية بتمويل مشاريع الفئات الفقيرة.

٤- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة، ووضع تشريعات لتيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية للمشروعات الصغرة.

٥- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة البنك المركزي، وحث رجال الأعمال علي زيادة تمويلهم للمشروعات الصغيرة للحد من الفقر والبطالة، وضمان وصول المساعدات لمستحقيها.

٦- استخدام الحوافز المالية لزيادة التعامل مع القنوات الرسمية كالبنوك.

٧- استمرار البنوك المركزية فى دعم التحول الرقمى من خلال تهيئة البيئة التنظيمية والرقابية والإشرافية التى تتوافق مع متطلبات التغيير، لتحقيق الإصلاح المالي المنشود.

٨- اشراك وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية في تغير مفهوم حرمانية التعامل مع البنوك.

ثانياً: توصيات خاصة بالفقر:

١- إنشاء مؤسسة حكومية متخصصة لتقديم الخدمات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصغيرة برسوم رمزية بغرض تمكين الفقراء من البدء في تنفيذ مشروعاتهم.

٢- البحث عن المشاريع كثيفة العمالة، وخاصة الصغيرة كمشاريع استصلاح الأراضي والملابس.
٣- الطلب من الجهات المانحة للقروض الصغيرة تبسيط الإجراءات للأسر الفقيرة.
٤- إنشاء سجلات بالأسر الفقيرة في كافة المحافظات لمتابعة ومراقبة أين وصلت حالة الفقر لهذه الأسر من خلال الملفات التي تحتوي على معلومات عن أشكال الدعم المقدم لها.
٥- العمل على إعفاء أبناء الأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية، كما يتطلب الأمر توفير عدد من المقاعد الدراسية في الجامعات للطلبة الجامعيين أبناء الأسر الفقيرة.
٦- توفير خصومات ضريبية للشركات التي تمنح أولوية التشغيل لأفراد الأسر الفقيرة.
٧- زيادة التعاون والشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وكذلك بين المؤسسات الإقليمية والدولية التنموية للحد من ظاهرة الفقر والعمل على علاجها.
٨- ربط قيمة المعونة بخط الفقر وبمعدل التضخم وأن تكون مؤقتة وليست دائمة إلا لفئات محددة.
٩- زيادة النسبة المخصصة لبرامج الضمان الاجتماعي من النفقات الحكومية، وتحسين فعاليتها.
١٠- ربط برامج الضمان الاجتماعي بشروط معينة (كالمواظبة على الدراسة وإجراء الفحص الطبي الدوري، عدم زواج الفتيات قبل سن الزواج)، مما يؤدي إلي توفير حد أدنى من الدخل للأسر الفقيرة

ثالثاً: توصيات بدراسات مستقبلية:

١- قياس أثر الشمول المالي علي النمو الإحتوائي في مصر.
٢- دور أدوات السياسة المالية في الحد من الفقر في مصر.
٣- دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. أحمد النجار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "**الفقر فى الوطن العربى**"، ٢٠٠٥.

٣. أحمد حمدي، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١).

٤. أحمد فؤاد خليل، "آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية"، **العدد الثالث، مجلد ٢٣، مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان، ٢٠١٥.

٥. الأونكتاد، "برامج الإدماج الاجتماعي، والنمو الاحتوائي للجميع في الدول النامية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، جنيف خلال(١٢ – ١٤ نوفمبر ٢٠١٤).

٦. البنك الدولي، "قياس الشمولية المالية حول العالم"، (الأفراد الذين حصلوا علي الائتمان والاقتراض والتمويل والتأمين من المؤسسات المالية الرسمية)، قاعدة بيانات مؤشرات الشمول المالي العالمية، واشنطن، ٢٠١٤.

٧. البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

٨. تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم، ٢٠١١.

٩. جارب سيناسي، "الحفاظ علي الاستقرار المالي"، **سلسلة قضايا اقتصادية، عدد ٣٦**، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥.

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

١١. حسنين كشك، **أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له**، (القاهرة: دار الأحمدي، ٢٠٠٧).

١٢. حسين شخاترة وآخرون، **البطالة والفقر واقع تحديات**، (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٩).

١٣. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، ط١، ٢٠٠٨).

١٤. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف "إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، (القاهرة: دار الوارق، ٢٠١١).

١٥.خلود الفليت، **أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة**، رسالة ماجستير، (الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٤).

١٦.رامي الأزهري، دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١١).

١٧.رمضان السيد أحمد، محددات النمو االحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، مجلة التارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٩، جامعة طنطا، كلية التجارة، ٢٠١٩.

١٨.ريهام الحارزين، "**تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ١٩٩٥ -٢٠١٣**"، رسالة ماجستير، (الجامعة الاسلامية: غزة، فلسطين، ٢٠١٥).

١٩.سعدون علي كاظم، **أثر الشمول المالي علي التخفيف من الفقر في الاقتصاد العراقي** "خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، (جامعة بنها: كلية التجارة، ٢٠٢١).

٢٠.سعد بن محمد العبيد، " التجربة الماليزية في محاربة الفقر، ٢٠١٤.

٢١.سمير عبد الله، "**الشمول المالي في فلسطين**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، غزة، ٢٠١٦.

٢٢. السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤).

٢٣.سيف الدين عودة، " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، بحث مقدم إلى **مؤتمر** تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي- المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، في الفترة من ١٣-١٥ فبراير ٢٠٠٦.

٢٤.سيف الدين عودة، "**نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الانتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني**"، رسالة دكتواره، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧).

٢٥.صبري نوفل، "الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة – العدد رقم ٦٦٧ الصادر** في يناير، كلية التجارة، جامعة بني سويف، عام ٢٠١٨.

٢٦.صندوق النقد العربي، "**فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية**"، ورقة عمل- قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، أكتوبر ٢٠١٢.

٢٧. طلعت الدمرداش، **الاقتصاد الاجتماعي**، (الزقازيق: دار القدس، ٢٠٠٨).
٢٨. عابد العبدلي، التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع – التحديات – الأمال)، **المؤتمر** العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القري، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥).
٢٩. عدنان ياسين مصطفى، **الفقر والمشكالت الاجتماعية**، (بغداد: بيت الحكمة، ط١، ٣٠٠٣).
٣٠. علي عبد القادر، "الفقر: مؤشرات القياس والسياسات "الكويت: المعهد العربي للتخطيط، **سلسلة جسر التنمية، عدد٢**، ٢٠١٣.
٣١. مجلس الوزراء المصرى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "أوضاع الفقراء فى مصر" القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقارير معلوماتية، ٢٠١٠.
٣٢. محرم محمد الحداد، تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر "معهد التخطيط القومى، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٥٦، ٢٠١١.**
٣٣. محمد عبد السميع عنانى، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ط٢، ١٩٩٣).
٣٤. محمد عز العرب، "الفقر في الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٥)**، ٢٠٠٦.
٣٥. محمد محمود فتح الله، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٦).
٣٦. محمود فتح الله، السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الإحتوائي: الأولويات والعوائق، **مجلة أحوال مصرية، العدد ٧٠**، ٢٠١٨، السنة ١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
٣٧. محمد محمود العجلوني، **الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل**، مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية، جامعة الأميرة سمية خلال الفترة(١٠-١٢-٢٠١٥)، الأردن، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد.
٣٨. مركز المشروعات الدولية الخاصة مؤتمر"التحول إلي الاقتصاد غير النقدي في مصر"، القاهرة ١٩ مايو ٢٠١٦.
٣٩. المعهد القومي للتخطيط – تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤.
٤٠. المعهد المصرفي المصري، " دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي"، **سلسلة أوراق صادرة عن (المعهد المصرفي المصرفي**، القاهرة، ٢٠١٨).

٤١.منظمة الشفافية الدولية "الإئتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩.

٤٢.مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، عام ٢٠١٣.

٤٣.مؤشر التنافسية العالمي، ومتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، سنوات مختلفة : org.weforum.www

٤٤.نصر حمود مزنان،" امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في الدول العربية"، **العدد الرابع، مجلة كلية الادارة والاقتصاد**، بغداد، ٢٠١١.

٤٥.هويدا عدلي، **الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية**، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ٢٠٠٥**)**.

٤٦.وفاء حمدوش، "مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – حالة الدول العربية، **المؤتمر** العلمي الثاني، مركز البحث والتطوير" سلاسل" عمان، الأردن، عام ٢٠١٧ .

٤٧.قاعدة بيانات الشمول المالي – قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية حول العالم– واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٧).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abou Ali,S. Et.al. "Measuring in inclusive growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation ", **Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science** ,April 2013.
2. Abraham F., and S. Schmukler,"**Addressing the SME Finance Problem**", Research and Policy Brief 9, World Bank Malaysia Hub, World Bank, Washington, DC ,2017.
3. Adele Athinson and Chiara Monticone; "**Financial Inclusion and Consumer Empowerment In Southeast Asia** ", The OECD- Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin ,Vietnam, 2018.
4. Alexander, K. "**Inclusive Growth: Topic Guide**" Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, 2015.
5. Ali, I., and Zhuang, J., "Inclusive Growth Toward a Prosperous Asia: Policy Implications", **ERD Working Paper Series, No. 97**, ADB, Manila, 2007.

6. Anzoategui, D, M. Martinez Peria, and R. Rocha , "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region", **Review of Middle East Economics and Finance 6 (2) ,** 2010.
7. Beck T, Kunt ,A. ,and peria M. " Banking Services for Everyone? Barriers to Bank Access and Use around the World" , **World Bank Economic Review , No 22 (3)**, Washing Ton 2008.
8. Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, and F. Unsalb , "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy " **IMF Working Paper 15/22, International Monetary Fund,** Washington, 2015 .
9. El-Shawarby, Sheren,"Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices", **Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25, No. June, 2017.**
10. European Central Bank, "Financial stability challenges for EU acceding and candidate countries, Making financial system more Resilient in challenging environment", **Occasional Paper NO 136 / SEP**, 2012.
11. https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017.
12. Okoye , Lawrence Uchenna , "**Financial Inclusion A Panacea for Balanced Economic Development "**,Department of Banking and Finance , Covenant University Ota ,Ogun State ,Nigeria, 2017
13. -Omar, Noha S., "Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade**". Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National** Planning Institute: Cairo, 2018.
14. Sakr, Hala **,**"the Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy",**Paper Presented at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science**, April 2013.
15. Sarma ,mandira ,**Index of Financial Inclusion** , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India 2010.
16. www.transparency.org/cpi**,** 2018**.**

الملحق

جدول (A): وصف متغيرات الدراسة

البيانات	التوصيف	المصدر
Poverty line	**معدل الفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان):** هو حد تقرره حكومة كل دولة على حدة (وأحيانا بمساندة فنية من البنك الدولي)، وهو يعتبر المعدل الرسمي للفقر لكل دولة.	(GFD)
Bank accounts	**حسابات بنكية لكل ١٠٠٠ بالغ:** عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ بالغ.	(GFD)
Bank branches	**عدد فروع البنوك لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ:** عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ.	(GFD)
ATMs	**أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ:** عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ.	(GFD)
Credit Card	**ملكية بطاقة الائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر):** نسبة المستجيبين ببطاقة ائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر).	(GFD)
Debit Card	**ملكية بطاقة الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر):** نسبة المستجيبين ببطاقة الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر).	(WBI)
Financial Inclusion	**المؤشر الإجمالي للشمول المالي:** هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فرعية وهي، حسابات بنكية لكل ١٠٠٠ بالغ، وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ، وأجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠.٠٠٠ بالغ، وملكية بطاقة الائتمان (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)، وملكية بطاقة الخصم (٪ من العمر ١٥ عامًا فأكثر)، وقد تم حسابه باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (PCA).	(WBI)
Official exchange rate	**سعر الصرف الرسمي:** يُشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	(WBI)
Real interest rate	**سعر الفائدة الحقيقي:** وهو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي.	(WBI)
GDP growth	**معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق:** على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠.	(WBI)

ملحوظة: - (WBI)؛ قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي.
- (GFD)؛ قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية.

Table (D): *Diagnostic Tests used in the study model*:

Tests used	Problems
White's test	*Heteroskedasticity*
Wooldridge test	*Serial Correlation*
Pesaran CD	*Cross-Section Dependence*
Jarque-Bera	*Normality*
Variance Inflation Factors (VIF)	*Collinearity*
Omitting variables test based on covariance matrix	*Omit variables*
RESET test for specification (squares only)	*Function Form*
RESET test for specification (cubes only)	
RESET test for specification (squares & cubes)	
Auxiliary regression for non-linearity test (squared terms)	*Linearity*
Auxiliary regression for non-linearity test (log terms)	

Table (C): Interpretation for different effect sizes:

Effect Size			*Interpretation*	
Cohen's d	*r* *	*η^2*	*Cohen (1988)*	*Hattie (2009)*
< 0	< 0	-	Adverse Effect	
0.0	0.00	0.000	No Effect	Developmental effects
0.1	0.05	0.003		
0.2	0.10	0.010	Small Effect	Teacher effects
0.3	0.15	0.022		
0.4	0.20	0.039		Zone of desired effects
0.5	0.24	0.060	Intermediate Effect	
0.6	0.29	0.083		
0.7	0.33	0.110		
0.8	0.37	0.140	Large Effect	
0.9	0.41	0.168		
≥ 1.0	0.45	0.200		

* Cohen (1988) reports the following intervals for r: 0.1 to 0.3: small effect; 0.3 to 0.5: